

العنصرية في النظرية والممارسة أو حملات مذابح الأنفال في كردستان العراق

هذه دراسة قدمت لأول مرة إلى المؤتمر الأكاديمي الأول الذي عقد في أربيل عام 2002 حول حملات ومذابح الأنفال التي نفذها النظام البعثي الفاشي ضد شعب كردستان العراق والتي استخدم كل أنواع الأسلحة التقليدية الحديثة، إضافة إلى السلاح الكيماوي ضد أهالي مدينة حلبجة. في عام 1988. في الذكرى الثالثة والثلاثين للإبادة الجماعية ضد الإنسانية 2021 ذ أعيد نشر هذه المادة لتكون عبرة للجميع.

إقليم كردستان العراق – العراق

2002

الفهرست

المقدمة: الشعب العراقي ضحية الاستبداد والقمع والعنصرية	3
المدخل: لمحة مكثفة عن الشعب الكردي	7
الفصل الأول: العنصرية والتطهير العنصري في العراق	11
أ. مفهوم العنصرية والتطهير العنصري	13
ب. الذهنية العنصرية وممارسات التمييز والتطهير العنصري في عهد حكم البعث وصادق حسين	19
المرحلة الأولى: فترة التأسيس 1952/1951 - 1958	19
المرحلة الثانية: فترة التميز والتهيؤ والانقضاض على السلطة 1959-1968	24
المرحلة الثالثة: فترة تكريس النظام ورسم السياسات الاستراتيجية والتكتيكية 1968-1974	28
المرحلة الرابعة: البدء بالتهيئة الفعلية لتنفيذ سياسات البعث الاستراتيجية حتى عام 1979	30
المرحلة الخامسة: الهجوم التوسعي وممارسة فعالة للسياسات العنصرية والعدوانية التوسعية وشن الحرب ابتداءً من عام 1979 حتى الوقت الحاضر	35
ج. العنصرية في التعامل اليومي مع الأحداث	37
الفصل الثاني: عنصرية النظام ومذابح الأنفال	40
أ. التهيئة لمذابح الأنفال	40
ب. تنفيذ حملات ومذابح الأنفال	46
ج. ما بعد مذابح الأنفال	53
الاستنتاجات	55
الملاحق	59

المقدمة: الشعب العراقي ضحية الاستبداد والقمع والعنصرية

كان وما يزال القسم الأعظم من الشعب العراقي، بتكوينه السكاني المتنوع، عرباً وكرداً وأقليات قومية وأتباع ديانات وطوائف دينية عديدة أخرى وأصحاب عقائد وآراء سياسية مختلفة، يعاني منذ ما يقرب من أربعة عقود من السنين من أوضاعٍ شاذة واستثنائية غير منقطعة تجاوزت ما عاناه الشعب في ظل الحكم الملكي الإقطاعي في العراق، بحث بدأ البعض يترحم على نظام أرسى الساس المادي لما نعاينه اليوم من ويلات ومحن وكوارث متلاحقة. ومعاناة الشعب لا تقتصر على إرهاب النظام وقمعه الفاشي المتواصل وحسب، بل وبسبب الحصار الدولي المتعدد الجوانب الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد هذا الشعب، رغم الادعاء بأن المستهدف بالحصار هو النظام، في حين أن المتضرر الأول والأخير منه، والمستهدف به هو الشعب العراقي وإذا ما جري البحث في هذا المجال عن نضال ومآسي وكوارث الشعب الكردي في كردستان العراق وعن مذابح الأنفال العنصرية، ومنها مجزرة الأسلحة الكيميائية في حلبجة، وهي قمة الإرهاب العنصري والعداء السافر للجنس البشري، فأن علينا أن لا ننسى معاناة بقية أبناء وبنات الشعب في الوسط والجنوب، وبتعبير أدق، على امتداد الرقعة العراقية الراهنة. فالمعاناة كما أشار إلى ذلك بصواب وصدق كبير الكاتب والروائي العراقي سلام عبود حين كتب، مقارنا بين تجربة العراق مع النظام الصدامي وتجربة ألمانيا مع النظام الهتلري، يقول: فرغم اختلاف التجربتين في أمور عديدة، لكن جوهر السؤال سيظل سليماً، حيث أن العنصر الأساسي فيه هو وجود نظام قائم على احتكار السلطة احتكاراً مطلقاً وسيادة الإيديولوجية العنصرية، وتحويل المجتمع إلى قوة حاملة لأعباء حرب مدمرة غير عادلة. والنقاط الثلاث السالفة، هي في تقديري جوهر خصائص الواقع السياسي في العراق، الجوهر الأساسي الذي يجعل الاعتبارات الأخرى مجرد تفاصيل إضافية، لا تلعب دوراً حاسماً في تكوين خصوصية لوحة الحياة العامة¹. ويمكن توسيع النقطة الثالثة ومدها إلى أبعد من الحرب والقتل: ...، وتحويل المجتمع إلى قوة حاملة لأعباء سياسات وحروب النظام غير العادلة الداخلية والإقليمية على امتداد العقود الأربعة المنصرمة وعواقبها على الأجيال الراهنة والقادمة. فالحرب ضد إيران وغزو الكويت والحرب الخليجية الثانية والحرب ضد الشعب الكردي وضد شعب الأهوار وضد المنتفضين كانت جزءاً من تلك السياسات، وأن كانت الجزء الدموي منها، فأن مجمل سياساته على مدى أكثر من ثلاثة عقود كانت وراء الأعباء التي يحملها الشعب العراقي على كاهله ويتلقى عواقبها مباشرة، في حين يبقى قادة النظام والقاعدة التي يستند إليها في منأى عنها.

فالأكراد الفيلليون، وهم جزء من الشعب الكردي، بخصوصيتهم المعروفة، كما أنهم جزء من بنات وأبناء العراق، تعرضوا على امتداد العقود المنصرمة منذ تأسيس الدولة العراقية، لتمييز واضطهاد النظام الملكي بحدود معينة،

¹ عبود، سلام، ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، كولون، ألمانيا، 2002، ص 17.

ولكن معاناتهم الحقيقية بدأت مع وصول البعث وبعض القوى القومية إلى الحكم في المرة الأولى والبعث في المرة الثانية. فالعوائل الكردية الفيلية البغدادية العريقة وفي المدن الأخرى تعرضت للمضايقة والملاحقة والتعذيب والقهر والنهب والسلب ومصادرة كل ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وتهجير عشرات الألوف منهم بالقوة القسرية الظالمة إلى إيران. كما أجهز البعث الحاكم بالقتل على مجموعة كبيرة من الشباب الكردي الفيلي المتمسك بوطنه العراق والمحب له. والموقف من الأكراد الفيليين كان وما يزال يتسم بالعنصرية البغيضة والحق المسموم. ومارس النظام عملية "تطهير عرقية" فعلية ضد الأكراد الفيليين في مناطق سكنهم، ومنها بغداد. وشمل هذا الحق الأسود عرب الوسط والجنوب، حيث رحل النظام في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات أعداداً غفيرة من المواطنين والمواطنين العرب بحجة كونهم من التبعية الإيرانية، بسبب كونهم يدينون بالمذهب الشيعي في الإسلام، وكأن المذهب الشيعي من نتاج المجتمع الإيراني وليس من اجتهاد المسلمين العرب منذ العصر العباسي ومنذ أيام الإمام جعفر الصادق على أقل تقدير.

يقدر عدد المهجرين العراقيين من العرب والأكراد الفيليين من جنوب ووسط العراق، بما فيها بغداد، بما يزيد على 450000 مواطنة ومواطن عراقي. وتعرض هؤلاء الذين هجروا في فترة الحرب العراقية الإيرانية بشكل خاص إلى مشاق السير بين الألغام والموت على هذا الطريق، وإلى الاعتداءات والإهانات التي يندى لها جبين الإنسان لبشاعتها، والتي لم تميز بين طفل وشيخ طاعن في السن أو رجل وامرأة حامل، أو رضيع أو مريض. كما اعتقل النظام أعداداً كبيرة من شباب الوسط والجنوب وزجهم في السجون والمعتقلات ولم تسمع أخبارهم منذ الثمانينات. وكل الدلائل تشير، كما في حالة الأكراد الفيلية ومذابح الأنفال، إلى إجهاد النظام عليهم وقتلهم ودفنهم في مقابر جماعية لم تكتشف كلها حتى الآن.

ومن الخطأ الاعتقاد بأن النظام العشائري والطائفي القائم في العراق قد عامل العراقيين من بنات وأبناء المذهب السني بطريقة إنسانية. فالاضطهاد والاعتقال والتعذيب والقتل شملهم أيضاً، فالنظام يقف ضد كل من يعارض النظام أو يختلف معه أو حتى يشك في ولائه للنظام بأي قدر كان.

وارتكب النظام جرائم بحق الآشوريين والكلدان بأساليب وصيغ شتى دفع بعدد كبير جداً منهم إلى ترك البلاد والهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الأوروبية. ففي هذه البلدان يلتقي المرء بأكثر من 300 ألف إنسان من العراقيين الآشوريين والكلدان والسريان من أتباع الديانة المسيحية بطوائفها المختلفة.

كما يجد الإنسان عدداً متزايداً من الأكراد الإيزيديين المقيمين في أوروبا على نحو خاص، ولكنهم موجودون أيضاً في دول أخرى، ويزيد عدد المهاجرين الهاربين من ظلم النظام وقهره ما يقرب من 30 إنسان. وهكذا حال الصابئة المندائيين الموزعين على بلدان أوروبا الغربية وأمريكا وكندا وغيرها. فعدد العراقيين القاطنين في الشتات يصل اليوم إلى أكثر من 3 مليون إنسان، موزعين على إيران وسوريا والدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها من دول العالم. وهم يشكلون ما يقرب من 12 % من سكان العراق في الداخل والخارج البالغ عددهم حوالي 25 مليون نسمة.

ولكن اين تبرز معاناة العراقيات والعراقيين في المرحلة الراهنة؟ يمكن بلورة الجواب عن هذا السؤال بعدد من النقاط الجوهرية التي تشخص بوضوح الطبيعة الاستبدادية الشمولية والقمعية والعنصرية والعشائرية والطائفية التي يتميز بها النظام في العراق، إضافة إلى نزعاته الأخرى المنبثقة عن خصائصه الأساسية:

1. يفرض صدام حسين في العراق نظام حكم فردي دكتاتوري شمولي على الشعب العراقي كله دون استثناء، ويمارس سياسة تضرب عرض الحائط كل المبادئ والقيم والأسس الديمقراطية والدستورية في الحكم، كما يضرب كل المواثيق واللوائح الدولية الخاصة بحقوق الإنسان عرض الحائط. فالسجون مليئة بالسجناء والمعتقلين، سواء بمحاكمة صورية أم بدون محاكمة، ولم يعد ممكناً تقديم لوحة مقربة عن عددهم بسبب كثرة من اعتقلوا حتى الآن، وكثرة من قتلوا في السجون خلال السنوات العشرة الأخيرة على أقل تقدير. وعدد السجون والمعتقلات كبير جداً، وهي موجودة في كل مكان في العراق، سواء كانت بصورة علنية ومعروفة أو سرية تديرها أجهزة خاصة ترتبط مباشرة بأفراد عائلة صدام حسين المقربين جداً منه؛

2. وعلى هذا الأساس فكل ما هو موجود من مؤسسات تدعي الحكم باسم الشعب، إنما هي مزورة ومشوهة لإرادة الشعب، كما هو حال المجلس الوطني العراقي أو المنظمات والنقابات المهنية. فالحاكم بأمره هو الذي يقرر كل شئ في العراق، فهو المشرع والقاضي والمنفذ أو الحاكم في آن واحد، إضافة إلى أنه المسؤول عن الإعلام؛

3. والنظام العراقي كان وما يزال يستخدم أكثر من جهاز واحد للأمن الداخلي والمخابرات العسكرية التي تقوم برصد تحركات المجتمع العراقي بطريقة تساعد باستمرار على التقاط من يتحدث ضد النظام أو يعمل ضده. ويدخل الرصد في بيوت الناس ومحلات عملهم وفي كل مكان، بحيث لم يعد للإنسان القدرة على الحلم والتنفس بحرية. فالعراق يئن تحت وطأة القمع والقسوة، بالمعنى الإنساني العميق للكلمة. إذ أصبح الإنسان خشيّة قمع السلطة يقوم بقمع نفسه بصيغ وأشكال شتى، فالمجتمع كله، حتى الجلاذ ذاته يعيش تحت أنواع مختلفة من القمع الذاتي والخاص والعام، وهي قمة التوتر والتدهور في المجتمع.

4. وتأخذ القوانين العراقية المليئة بأحكام الإعدام على عاتقها تحقيق حالة القمع العامة من خلال إرهاب الناس ودفعهم بعيداً عن العمل السياسي المعارض مثلاً، إذ أن الموت يمكن أن يحصدهم في كل لحظة دون مسائلة الجاني على فعلته ودون أن يعرف أحد بذلك؛

5. والجامعات والكليات والمعاهد ودوائر الدولة الأساسية، وخاصة وزارات الدفاع والخارجية والداخلية والإعلام والشباب والقوات المسلحة وغيرها، ليست محرمة على غير البعثيين وأنصارهم ومؤيديهم فحسب، بل هي أوكار لنشاط قوى الأمن واضطهاد المواطنين والتآمر. والاستبيانات المستمرة في محلات السكن والعمل والدراسة وغيرها مسؤولة عن تأمين معرفة مدققة بالناس العراقيين وعن قدرة الأجهزة الأمنية على التحكم بالوضع في مناطقهم وحمايتهم من قوى المعارضة السياسية لهم. إن من يريد الوصول إلى أي مقعد دراسي أو وظيفة ينبغي له أن يحمل بيديه كتاب تركية له من الحزب الحاكم ومن أجهزة الأمن الداخلي،

وهي غالباً ما تكون مرتبطة بفرض تنازلات لهم، بما فيها المشاركة بتقديم معلومات ووشايات ضد الناس في محلات السكن أو العمل أو الدراسة (الملاحق)؛

6. وبسبب سياسات النظام العربية والإقليمية وحروبه الدموية كان وما زال الشعب العراقي يعاني لا من وطأة استبداد هذا النظام فحسب، بل ومن جور الحصار الدولي، وكلاهما يجهز على العراقيين بالقمع والتجويع والحرمان والموت بصيغ مختلفة. علماً بأن هذا الحصار الدولي لا يضعف النظام، بل يسمح له بطول العمر وكسب تأييد الشعوب العربية وشعوب الدول "الإسلامية" على نحو خاص.

المدخل: لمحة مكثفة عن الشعب الكردي

تعتبر المسألة الكردية واحدة من الإشكاليات الكبيرة التي تواجه شعوب منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في تلك البلدان التي اقتسمت في ما بينها كردستان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أو التي وزعت عليها، رغم أن التقسيم الأول لكردستان كان قد تم عملياً في وقت سابق. والإشكالية الحقيقية تبرز في أن شعوب المنطقة كلها تقريباً أسست خلال القرن العشرين دولها المستقلة الجديدة، ومنها الشعوب العربية التي كونت لها في منطقة الشرق الأوسط وحدها خمسة عشر دولة، وبعضها قزمي، كما في بعض إمارات الخليج، ومُنح يهود العالم دولة أقيمت على القسم الأكبر من أرض فلسطين، في حين لا يتمتع الشعب الكردي، أو الأمة الكردية، بسكانه الذين تجاوز عددهم اليوم أكثر من 30 مليون نسمة بدولته المستقلة على أرض وطنه كردستان. وهذه الإشكالية المؤرقة، وبحق، للشعب الكردي، لا تجد حتى الآن التفهم العقلاني والإنساني من جانب الحكومات والنظم في المنطقة وبقية دول العالم ولا حتى من الأمم المتحدة، إذ لا يبدو في الأفق القريب أي حل جذري لهذه المشكلة لصالح الأكراد. والإشكالية الأكثر قساوة تكمن في أن غالبية القوى القومية المتعصبة واليمينية، سواء كانت عربية أم فارسية أم تركية، ترفض حتى الآن الاعتراف بواقع وجود شعب كردي كان وما يزال محروماً من حقه في تقرير مصيره في الأجزاء التي توزع عليها عبر القرون المنصرمة لإقامة دولته الوطنية المستقلة، كما أن بعضها يرفض حتى حقه في إقامة اتحاد فدرالي في إطار الدولة القائمة أو حتى إقامة الحكم الذاتي، بغض النظر عن الواجهة القومية أو الدينية التي يسعى البعض للتستر بها لتغطية الروح الشوفينية التي تميز سياساته ومواقفه. والبعض الآخر ينسى تماماً أن الشعب الكردي واحد من أقدم شعوب المنطقة، كما كانت له يوماً دولة عامرة، وكانت له فيما بعد إمارات كثيرة وفي مختلف العصور، ولكنه خضع أيضاً، كما في حالات شعوب أخرى للهيمنة والاضطهاد والظلم والقهر المتنوع.

فتاريخ الشعب الكردي عريق في المنطقة وعلى الأرض التي يعيش عليها اليوم. فالتنقيبات الأثرية المكتشفة عن عهد الملك الآشوري توكولتي -ننورتا في أواخر القرن الثالث عشر ق.م. تشير إلى وجود شعب في المنطقة أطلق عليه في أحد الألواح كوتي وفي لوح آخر كورتي (والراء الزائد بسبب تضعيف التاء في جميع اللغات)، وأن هذا الشعب ينحدر من أمم جبال زاغروس الكبرى أثناء العهد السومري، وكان أول ملوك هذا الشعب هو "أي أناتوم" الذي حارب العيلاميين، وكان ملكاً على لكش، ثم الملك "لوكال - زاكيزي" الكوتي لذي حكم في أوروك (الوركاء) وسومر. ومن ملوكهم أيضاً "انو بانيني" فاتح هالمان أو حلوان الواقعة بين قصر شيرين وكرمنشاه. ووفق دراسات المتخصصين فإن الشعب الكوتي كان يعيش في بلاد

سومر قبل أن تؤلف الحكومات فيها بزمان غير قصير. وأن آخر ملوكهم كان أتركان الكوتي. وأكراد اليوم هم أحفاد الكوتيين القدامى. وجاء ذكر بلاد الكرد عند زينوفون في كتابه "Anabasis" المشهور برحلة زينوفون²، حيث أشير إلى مرور الجيش اليوناني الناكص على أعقابهم نحو اليونان ببلاد الكرد الجبلية المتاخمة لأرمينية، أي أن الكرد هم أحفاد الكوردوك الوارد أسمهم في كتاب زينوفون³.

لم يكن الأكراد عشيرة واحدة بل كانوا وما زالوا عشائر كثيرة، كما هو حال بقية شعوب العالم حينذاك وبعضها الكثير حتى يومنا هذا. وتعتبر القبائل الميديّة أو الميديّة كردية أيضاً، وهم في الوقت نفسه، كما في حال الكورتين، أسلاف الشعب الكردي الحالي. والأكراد ينتمون، كما في التقسيم الشائع عالمياً، بغض النظر عن مدى صواب التقسيم الدولي أصلاً، إلى الأقوام الأرو-هندية، كما يقال نفس الأمر عن الشعب السومري، والتي تداخلت بطبيعة الحال، بسبب عيشها المشترك في المنطقة منذ آلاف السنين، بالأقوام السامية وتفاعلت الحضارات فيما بينها لتنتج الثقافة الراهنة للشعب الكردي في مختلف الأجزاء التي يعيش فيها. ولا تختلف التباينات الموجودة بين الشعب الكردي في العراق عن الشعب الكردي في تركيا أو في إيران أو عن الأكراد الفيلية الذين هم من نفس الأصل والانحدار الكوتي أو الميدي، بكثير أو قليل عن الاختلافات القائمة بين الشعوب العربية في المنطقة. فكما أن العرب يعودون لأمة عربية واحدة، فالأكراد في وطنهم الموزع يعودون لأمة كردية واحدة أيضاً.

جاء ذكر الأكراد أو الكوتيين في أحد الرقم السومرية في عهد الملك سرجون الأول (حوالي 2330-2280 ق.م.) التي كتبت بأذنه في عام 2340 ق.م. قوله بفخر كبير، بأنه غزا بلاد الكوتيين⁴. ويشير الدكتور زهدي الداوودي أيضاً إلى ما يلي: "ونسب أحد الملوك الذين جاءوا من بعده لنفسه أنه قمع إحدى انتفاضات الكوتيين"⁵.

والمعلومات التاريخية الموثقة تشير أيضاً إلى قيام تحالف سياسي-عسكري بين الميديين والبابليين، وكان الكلدانيون قد أسسوا لتوهم دولتهم الجديدة، الدولة الكلدانية أو الدولة البابلية الحديثة في عام 626 ق.م.، وتمكنوا معاً من احتلال مدينة آشور سنة 612 ق.م. واستمرت قوات التحالف الميدي (الكردي-البابلي أو الكلداني) في مطاردة فلول الجيش الآشوري حتى

² قائد عسكري ومؤرخ يوناني، وكان قائد الحملة ذاتها التي كتب عنها فيما بعد.

³ دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، وزارة الإرشاد، بغداد، 1960، ص 134/135.

⁴ Zuhdi Al-Dahoodi: Die Kurden. Geschichte. Kultur und Ueberlebenskampf, Umschau Verlag, Frankfurt am Main, 1987, S. 54.

⁵ نفس المصدر السابق، ص 54.

حران وقضت عليها. واختفت بذلك واحدة من أكثر الإمبراطوريات العراقية القديمة سطوعاً وتوسعاً وتركت آثاراً ستبقى خالدة باعتبارها جزءاً من الإرث الحضاري البشري. ووفق الدراسات التاريخية تم اقتسام مناطق الدولة الآشورية بين الكلدانيين والميديين فكانت منطقة جنوب بلاد ما بين النهرين وقسم من شمالها، وحصّة الميديين الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية.⁶ وجاء ذكر الكرد في كتابات الجغرافي اليوناني سترابون في القرن الأول قبل الميلاد حين كتب يقول:

"بالقرب من دجلة بلاد الكرد الذي سماهم القدامى "كوردوك" ومن مدنهم "سريزا" و "ستالكا" و "بينكا"⁷ وهي محصنة جداً وفيها آكام مسورة بسور خاص يجعلها تكون ثلاث مدن، غير أن ملك أرمينية استولى عليها ثم استولى عليها الرومان بهجوم خاطف. إن الكورد بارعون جداً في العمارة والرياسة والتحصينات الحربية وفنون المحاصرة والاستيلاء"⁸.

وتمكن كورش، إمبراطور الفرس القضاء على الدولة الكلدانية ودخول بابل في عام 539 ق.م.. ولكن كان قبل ذلك قد قضى على مملكة ميديا وألحقها بفارس ثم أخضع آسيا الصغرى قبل أن يدمر الدولة الكلدانية ويحتل أراضيها⁹.

وعاش الأكراد في ظل الحكم الأموي والعباسي، وكذلك في العهد العثماني في إطار ما أطلق عليه بالدول الإسلامية العربية وغير العربية، وشكل في فترات مختلفة إماراته التابعة أو المستقلة نسبياً في مختلف مناطق كردستان. وكانت نضاله معروفاً وعلى امتداد العصور المنصرمة في سبيل أن يحكم نفسه بنفسه. ولكن الصراعات والأطماع وغيرها لم تسعفه ذلك، إضافة إلى تدخل المصالح الإمبريالية الحديثة التي أعاقَت نشوء الدولة الوطنية المستقلة للأكراد في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث كرس الوضع القائم حالياً حينذاك، ولم يكن في كل الأحوال في صالح الشعب الكردي. وكان السبب الأساسي في كل ما عاناه وما يزال يعاني منه هذا الشعب من محن وكوارث وقمع ويتعرض لتعامل عنصري مهين من حكومات الدول التي توزعت عليها ارض وشعب كردستان.

⁶ دلو، برهان الدين، حضارة مصر والعراق، التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي - الثقافي والسياسي، دار الفارابي، بيروت، 1989، ص 245/244.

⁷ جاء في هامش دليل الجمهورية العراقية رقم 1 على الصفحة 136 بشأن هذه المدن ما يلي: قال الأستاذ فيرد هوفر الفرنسي: "أرى أن المدن المحصنة سريزا وستالكا وبينكا توافق اليوم خورصا باد وقوينجق وكرمليس (شمال مدينة الموصل).

⁸ دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، وزارة الإرشاد، بغداد، 1960، ص 136.

⁹ دلو، برهان الدين، حضارة مصر والعراق، مصدر سابق، ص 249.

وكانت كردستان الجنوبي من حصة العراق، الدولة الملكية الإقطاعية الحديثة التي
تأسست في المنطقة في عام 1921.

الفصل الأول: العنصرية والتطهير العنصري في العراق

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وضم كردستان الجنوبي إليها، مارست الحكومات العراقية المتعاقبة في ظل الحكم الملكي سياسات تتسم بالتمييز وعدم المساواة بين المواطنين العراقيين، رغم ما تضمنه الدستور العراقي الملكي من مضامين ديمقراطية في هذا الاتجاه. وإذا كان الشعب الكردي قد عانى أكثر من غيره من التمييز في المعاملة وفي مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإن بقية الأقليات القومية والدينية، ومن بينهم الآشوريين والكلدان والتركمان واليهود والشيعة، لم تكن معاناتها قليلة بهذا الصدد. إلا أن تلك السياسات التي تميزت بالشوفينية والتمييز الديني والطائفي لم ترتق إلى مصاف وخصائص العنصرية والتطهير القومي والديني والطائفي، رغم أنها كانت مرفوضة في المعايير الدولية والقيم الإنسانية وللائحة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى. ولهذا كان الشعب العراقي يقف ضد تلك السياسات ويناضل ضدها ويعمل من أجل الخلاص من النظام الملكي. ولا شك في أن النظام الجمهوري الأول بقيادة عبد الكريم قاسم لم يتخلص من بعض مظاهر التمييز القومي والخشية على وحدة الجمهورية غير المبرر في ممارسة سياسات العنف والعدوان ضد حقوق الشعب الكردي، ولكنها هي الأخرى لم ترتق إلى مصاف سياسات التمييز والتطهير العنصريين، علماً بأنها كانت هي الأخرى مرفوضة ومتقاطعة مع المعايير الدولية في مجال حقوق القوميات والأقليات القومية والدينية والطائفية، كما أنها متعارضة تماماً مع لوائح حقوق الإنسان والمواثيق الدولية بهذا الخصوص.

إلا أن الانقلاب الذي أطاح بالجمهورية الأولى وأقام جمهورية البعث وبعض القوى القومية في شباط/فبراير 1963 دفع الأمور في العراق باتجاه آخر بدأ يتطور تدريجاً ليصل، كما نرى إلى مصاف السياسات العنصرية والتمييز والتطهير العنصريين ضد الشعب الكردي بالدرجة الأساسية، ولكنه لم يبخل بالتمييز والاضطهاد بحق الأقليات القومية والدينية والطائفية في العراق. ويتطلب منا هذا الأمر التعرف على الأساس النظري لهذه السياسات والممارسات العملية لتفسير واقعي وعلمي لما يجري في العراق. إذ يتطلب منا الإجابة عن السؤال التالي: : لمَ نظمَ ونفذَ الحكم القائم بقيادة صدام حسين ورهطه على امتداد أكثر من ثلاثة عقود عمليات متلاحقة ومنظمة بدءاً بالاعتقال والسجن والتعذيب والتهجير القسري والتطهير العرقي والإبادة الجماعية والدفن الجماعي لمجموعات من البشر، سواء كانوا أحياء أم أمواتاً، أو حتى مطاردة البعض منهم في المنفى القسري الذي فرض عليهم لقتلهم؟ ويمر ببالنا أولاً وقبل كل شيء حملات مذابح الأنفال في كردستان العراق، وقبل ذاك عمليات التهجير الواسعة لأبناء الشعب الكردي من الفيليين في المدن العراقية الأخرى، وخاصة في بغداد والكويت، أو عمليات التهجير

القسري لسكان عرب الوسط والجنوب الشيعة بعد اعتبارهم من التبعية الإيرانية بالمقارنة مع التبعية العثمانية، ثم محاولات التعريب ضد الأكراد أتباع واحدة من أقدم الديانات في هذه المنطقة، الإيزيدية، أو ضد الأشوريين والكلدان والتركمان أو ما يجري اليوم من تطهير عرقي لسكان محافظة كركوك في كردستان العراق؟

بعد تجارب طويلة ومريرة عاشها الشعب العراقي مع نظام البعث الصدامي الحاكم في العراق يحق لنا أن نتساءل: هل يمكن اعتبار سياسات النظام القائم في العراق، التي كان وما يزال يمارسها منذ عام 1968 التي تتميز بالعنف والدموية وعمليات إبادة جسمية جماعية وتطهير عرقي تهجير واسع أو تعريب قسري، في إطار وضمن مفهوم العنصرية والتمييز والتطهير العنصريين من الناحيتين الفكرية والسياسات والممارسات الفعلية؟ ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال سنحاول، وبشكل مكثف أن نتيبن مفهوم ومضمون العنصرية وتطورها، وبالتالي يمكن إجراء مقارنة بين تلك المعايير وما جرى ويجري في العراق.

أ. مفهوم العنصرية والتطهير العنصري

مرت الإيديولوجيا والممارسات العنصرية وقبل أن تعرف بهذا الاسم، بمراحل مختلفة حيث كانت بعض المجتمعات تميز بين الناس على أساس السادة والعبيد الناجم عن وقوع أسرى بسبب الحروب والغزوات أو بسبب ديون لا يقوى على دفعها المدين، كما في العصور البابلية والفرعونية، ولكنها لم تكن تستند إلى لون الإنسان أو منحدرة أو الجماعة التي ينتمي إليها أو لغته وثقافته أو الألهة التي يعبدها. وتطورت هذه الممارسة لتصاغ على شكل أفكار ونظريات في فترة أرسطوطاليس حيث اعتقد هذا الفيلسوف بأن المجتمع يستند في وجوده إلى توزيع طبيعي بين الناس تقرره الطبيعة أساساً، أي أنه يقوم على أساس وجود سادة من جهة وعبيد من جهة أخرى، وأن على الجماعة الأخيرة أن تعمل في خدمة وإسعاد الجماعة الأولى. فالإنسان يولد أما سيداً أو عبداً دون إرادته، وبالتالي فمحكوم على السادة وأحفادهم أن يمارسوا السيادة، إلا إذا أساءوا التصرف بها، ومحكوم على العبيد البقاء عبيداً هم وأحفادهم لدى السادة. وفي هذه الحالة أيضاً لم يكن لون البشرة أو شكل الشعر أو الفوارق في جسم الإنسان هي السبب في أن يكون السيد أو النبيل (الأرستقراطية الغنية) سيداً ونبيلاً والعبد عبداً خانعاً وخاضعاً. ولكن المنحدر "الطبيعي" منذ المولد شكل السبب في ذلك التمييز وفي إعادة إنتاجه. وكانت هذه الحالة بالنسبة للعصور الماضية تستند إلى قاعدتين أساسيتين هما:

• هيمنة السادة على الحكم أو السلطة أولاً وبالتالي من يولد في صفوفها ومنها فهو من السادة؛

• وهيمنتهم على الثروة والنفوذ أو الجاه في المجتمع ثانياً.

وبرز في فترات مبكرة تمييز آخر يستند إلى الدين حين نشب الصراع بين اليهودية والمسيحية، وقبل ذلك تجلّى فيما ورد في العهد القديم من تقسيم البشر، رغم كونهم جميعاً من أولاد وأحفاد نوح، إلى أبناء وأحفاد يافت، وأولاد وأحفاد سام، وأولاد وأحفاد حام. حيث اعتبر فيما بعد أن البيض هم من أولاد وأحفاد يافت، في حين أن الآسيويين هم من أحفاد سام وأن السود هم من أحفاد حام، حيث كتب على الآخرين بسبب الذنوب والخطايا التي ارتكبوها أن يقوموا بخدمة يافت وأحفاده. وتجلى التمييز بين البشر في العهد القديم أيضاً، حين أشير فيه إلى أن اليهود هم "شعب الله المختار". وتحدثت بعض الأديان السماوية الأخرى بنهج مماثل أيضاً. ومع أن المسيحية لم تطرح مثل هذه الفكرة الاستعلائية على الأديان والشعوب الأخرى التي سجلتها الديانة اليهودية "شعب الله المختار" والإسلامية "كنتم خير أمة أخرجت للناس"، فإن الكثيرين من الحكام ورجال الكنيسة قد تصرفوا وفق هذه المقولة، من خلال قناعتهم بأنهم كانوا يهوداً قبل أن يصبحوا مسيحيين، وبالتالي فهم "شعب الله المختار" أيضاً وهم الأحق به من اليهود،

وهم الذين حاربوا اليهود قرونا طويلة، باعتبارهم "قتلة المسيح". وهذه التهمة هي التي حكمت علاقة المسيحيين الكاثوليك والكنيسة الكاثوليكية والبابا باليهود حتى أوائل العقد السابع من القرن العشرين، حيث بدأت تنفجر العلاقة بينهما تدريجاً، ثم صدر قرار الفاتيكان في عام 1994 بتبرئة ذمة اليهود من دم المسيح. ولم يكن موقف المسيحيين البروتستانت على نفس شاكلة الموقف الكاثوليكي المحافظ والمتمزمت إزاء اليهود.

ومارس العرب والفرس في العهود الأموية والعباسية والعثمانية تجارة استيراد وبيع الناس السود كـ "عبيد" مستجلبين من أفريقيا، ولكنهم كانوا يستوردون في الوقت نفسه الناس البيض من مناطق القفقاس وجورجيا وغيرها كـ "عبيد" وجواري أيضاً. فالعبد هنا لم يكن مقترنا بلون البشرة، بل بسبب وقوعه أسيراً أو شراءه من عائلته بطرق وأساليب مختلفة ولغايات مختلفة.

والعنصرية بنظرياتها وممارساتها ومواقفها الحديثة برزت في عصر النهضة في أوروبا وفي فترة الاكتشافات الأوروبية الحديثة لمناطق جديدة من الكرة الأرضية. واقتربت بعوامل استعمارية واستغلالية ودينية واضحة المعالم، بدأت مع دور إسبانيا في اكتشاف أمريكا، ومن ثم استيراد وتصدير السود من أفريقيا إليها. ولكنها لم تقتصر على أوروبا، بل مارستها دول وحكومات عديدة بما فيها الدولة العثمانية والدولة الفارسية، كما مارسها عنصريون عرب بسبل شتى.

يحمل الفكر العرقي وممارساته المتنوعة في أوروبا وفي غيرها من بلدان العالم، ومنها الدول العربية معه وظيفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والإعلامية والعسكرية، سواء كان ذلك إزاء الداخل أم الخارج، كما أن له تاريخ طويل. فالظاهرة التي نعيشها اليوم ليست جديدة وليست من بنات أفكار هذا الجيل، بل هي قديمة وتحمل معها تراكمات الماضي وتجاربه المريرة والشريرة. ولكن ذلك لا يعني أن العنصريين في المجتمعات الأوروبية الراهنة وفي غيرها ليست لهم ممارساتهم التحديثية في هذا الصدد.

فعودة متأنية ومدققة إلى الكتب التي تبحث في التاريخ الأوروبي وفي العلاقات بين شعوبه وشعوب البلدان الأخرى تؤكد الوجود القديم حقاً لظواهر التمييز بين البشر، التي يمكن أن يطلق عليها "ما قبل العنصرية"، وتطورها فيما بعد إلى عقيدة عنصرية وممارسة صارمة ومستمرة للتمييز العنصري والقومي والديني والطائفي والفكري والسياسي، رغم التطورات الجديدة التي طرأت عليها خلال القرن العشرين. ويتجلى أيضاً في القنوات غير المبررة للغالبية العظمى من السكان في فترات مختلفة بأحكام مسبقة أو تكوين صورة "الأنا" وقياس صورة "الآخر" على أساسها. ولا شك في أن هذه الظاهرة لم تبرز دفعة واحدة بل مرت بمراحل عديدة وانتقلت من ممارستها في داخل أوروبا إزاء القوميات والأقليات المختلفة إلى ممارستها إزاء البلدان والشعوب والقوميات والأديان الأخرى. إن ما يذكره التاريخ عن مشكلات العنصرية الأوروبية وممارستها الفعلية يؤكد بجلاء الموضوعات التالية:

إن ما تواجهه بلدان الاتحاد الأوروبي من تصاعد في الفكر العرقي وممارسات فعلية في التمييز العنصري وتزايد الاعتماد على الأحكام المسبقة الراسخة في أذهان الناس ومن كراهية وعداء صريحين ومستترين ومتنوعين يصل إلى حد القتل والحرق، دع عنك الإهانات والسخرية والمشاكسة والتمييز في العمل والسكن والرزق وجعل الحياة جحيما لا يطاق للمواطنين الأجانب أو "للغرباء" الذين يعيشون سوية مع المواطنين الأوروبيين في بلدان الاتحاد الأوروبي، أي أن العنصرية المعاصرة، ليست حالة جديدة أو طارئة يمكن أن تختفي بسرعة، بل هي حالة ثابتة نسبيا ولها امتداد متوارث وغير منقطع لظواهر مماثلة قديمة في التاريخ الأوروبي، رغم إنها قد اتخذت في مراحل مختلفة أشكالاً عديدة وارتدت لبوساً متباينة وتبنت تبريرات وأسباب مختلفة، وهي ليست بعيدة عن ممارسات سلطوية وتشريعية معينة. والأمر المقلق في هذا الصدد يبرز في تنامي ملموس لهذه الظاهرة في أوساط جديدة من المجتمعات الأوروبية واتساع تأثيرها على السياسات اليومية للحكومات المتعاقبة وقوى المعارضة في آن واحد، واتخاذها مظاهر جديدة وانعكاسها في شعارات شعبية جديدة مبتذلة، رغم أنها تعبر في الوقت نفسه عن حالة كانت قائمة في السابق أيضاً. فالعودة الواعية إلى التاريخ الروماني والإغريقي، أو إلى تلك الفترة التي اعتنقت أوروبا الديانة المسيحية القادمة من الشرق، أو إلى فترات الحروب الصليبية وما بعدها، أو إلى الأحداث التي عرفتها إسبانيا وعموم أوروبا في القرون الوسطى وفي عهد اكتشاف القارة الأمريكية، أو إلى الانتعاش المتعظم للعنصرية الفكرية والبيولوجية في أوروبا في عصر النهضة، وعلى نحو خاص في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، أو إلى العنصرية النازية والفاشية التي اقترنت بالانتقامية الألمانية والعنصرية الإيطالية والعسكرية اليابانية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وما أوجته النازية الهتلرية والفاشية الموسولينية من أفكار عنصرية عدوانية وممارسات بشعة وغير إنسانية في هذا الصدد، سواء ضد اليهود أو الغجر أو السلافيين أو غيرهم من الشعوب ومن حملة الأفكار الأخرى. فالأساليب الراهنة التي تمارسها بعض القوى السياسية الأوروبية، سواء كانت في الحكم أم خارجه، ليست كلها جديدة، بل إن بعضها قديم وآخر يمزج ما بين القديم والحديث وبعضها الآخر جديد حقا. ولكنها تبقى في كل الأحوال تعبر عن مضمون واحد وأساسي يتجلى في القناعة لدى هؤلاء الناس بأن "البشر ليسوا سواسية". ماذا يعني ذلك بالممارسة العملية؟ إنه يعني باختصار أن مجموعة من البشر تعتقد بكونها أرفع شأنًا وأكثر تفوقًا في البنية الداخلية وفي المظهر أو شكل الإنسان وفي تركيب أو بنية الدماغ، وبالتالي في الذكاء والفكر والعمل والأخلاق، من المجموعات البشرية الأخرى، لأنها منحدر من جنس يختلف عن الأجناس الأخرى التي ينحدر منها بقية الناس، لأن الدماء التي تسير في عروقها نقية وهي ليست من ذات الدماء غير النقية أو المختلطة والفاضة التي تجري في عروق الآخرين. أي

أن هذا التمايز بين بني البشر ناشئ عن الاختلاف في العرق أو النسب المرتبط بدوره بنقاوة دم الجنس الأوروبي الأبيض وعدم نقاوة الدماء الأخرى التي تجري في شرايين وأوردة الشعوب الأخرى غير الأوروبية، وأكثر تحديدا الشعوب غير الآرية. وهي ترى بأن هذا "الفارق الجوهري" الذي يميزها عن الآخرين يمنحها في الوقت نفسه مركزا متقدما وحقوقا إضافية على المجموعات البشرية الأخرى. فمن حقها مثلا أن تهيمن على المناطق التي تعيش فيها تلك الجماعات الأقل شأنًا ومقاماً وذات الدم غير النقي أو الفاسد، وأن تستثمر مواردها وتستعبد وتستغل شعوبها لصالحها. أي أن على الشعوب الأخرى من تلك الأجناس ذات الدم غير النقي أن "تخدم بقناعة وارتياح كبيرين ودون تذمر أو احتجاج" الشعب المنحدر من عرق متفوق ومن دم نقي وواضح. ومن حق أصحاب العرق والدم النقيين وواجبهم الحتمي أن يتجنبوا الاختلاط المباشر بتلك الجماعات ذات الأصل المنحط وأن يبتعدوا عن التزاوج معها، لكي تتجنب الحط من قدرها وتدنيس دمها النقي وتسئ تدريجا إلى جنسها الصافي الذي يمتلك خصائص إضافية لا تمتلكها الأجناس الأخرى، وبالتالي تحل اللعنة عليها وتقرب نهاية هذا النوع المميز من البشر. وعلينا هنا أن نتذكر التصفيات الجسدية والإبادة الجماعية التي مارستها الجماعات الأوروبية الاستيطانية التي هاجرت موطنها أوروبا واستقرت في أمريكا المكتشفة حديثاً ضد المواطنين الأصلي، أي ضد الهنود الحمر. وهي ليست بخافية على أحد، كما أن بعض الأفلام الأمريكية عرضت ذلك "بافتخار كبير" لما قام به أجدادهم الأوروبيون في هذا القارة، إضافة إلى استمرار التمييز بصور شتى إزاء الهنود الحمر المتبقين وإزاء الأفارقة الأمريكيين. وأمامنا اليوم صورة ما تقوم به حكومة إسرائيل ضد السكان العرب في فلسطين نموذجاً آخر لهذه الممارسات في العنصرية والتطهير العرقي. وفي هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية المسمومة والخرافية، التي كانت وما تزال تنطلق من مصالح اقتصادية استغلالية واستعمارية توسعية، تكمن الوظيفة الفعلية والأساسية للعرقية أو العنصرية بصيغها القديمة أو المستحدثة. إن أحداث الماضي البعيد والقريب تشير إلى إن هذه الاتجاهات الفكرية الخرافية والأساطير المتناقلة عبر الأجيال والممارسات السياسية الشائنة المرتبطة بالعنصرية والناشئة عنها كانت لها في الماضي عواقب وخيمة وخطيرة على العلاقات بين البشر، وكانت من أهم الأسباب فيما نشأ من خلافات ونزاعات وما وقع من حروب وما حصل من كوارث ومآسي لا حصر لها، كما لا يمكن أن تكون لها نتائج أخرى أفضل في الوقت الحاضر أو في المستقبل. ولنا فيما حصل بين قبائل الهوتو وقبائل التوتسي في رواندا خير تعبير عن العواقب المحتملة لهذه الاتجاهات في العنصرية والتطهير العنصري¹⁰.

10 حنوش، علي د.، هل من نهاية للعنف والتطهير العرقي؟ في: جريدة "نداء الكرد" لسان حال الأكراد الفيلية، العدد

ولا شك في أن المجتمعات الأوروبية التي واجهت مثل هذه الظواهر شهدت في الماضي وما تزال تشهد قوى اجتماعية وسياسية أخرى اتخذت وتتخذ اليوم أيضاً مواقف ديمقراطية ذات مضامين عامة وعقلانية مناهضة لتلك الاتجاهات العرقية والممارسات العنصرية والمعادية للشعوب أو القوميات الأخرى أو الناس الآخرين من لون بشرة مغايرة أو دين مختلف أو لغة أخرى وقاومتها وأدانتها وسعت إلى اجتثاثها من الفكر الأوروبي، وهي ما تزال تسعى إلى تحقيق هذا الهدف الإنساني النبيل. ولكن الدلائل التي تواجهنا يوميا لا تسمح للمقيمين في أوروبا من قوميات وشعوب ولغات وألوان بشرة أو أديان أخرى بالتفاؤل الكبير أو أن تبقى دون حذر كبير أو دون نضال ديمقراطي وسليم دؤوب لمواجهة، إذ أن على الإنسان المقيم في أوروبا أن يقرّ حقا بوجود اتجاه عنصري مغامر وزاحف تدريجا ولكن بصورة ملموسة في أوروبا، وإن هذا الاتجاه يمكن أن يقود إلى نتائج وخيمة لا على المواطنين الأجانب أو المتجنسين بجنسيات هذه البلدان فحسب، بل وعلى الشعوب الأوروبية ذاتها، وعلى القوى الديمقراطية فيها، وعلى المدافعين عن حرية وحقوق الإنسان وعن مبادئ الثورة الفرنسية البرجوازية التي نادت بالحرية والأخوة والمساواة، إن لم تتصدى له كل القوى الاجتماعية الديمقراطية على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والسياسية فكريا وسياسيا واجتماعيا، وأن تفضح هشاشة وفراغ وبؤس خلفيته ومخالفته للعلم والنتائج الكارثية التي يمكن أن يقود إليها لاحقا. وقد جرّت هذه الاتجاهات الفكرية العنصرية، وهي في السلطة، الشعوب الأوروبية وغيرها إلى أتون الحرب العالمية الثانية وعواقبها الكارثية المعروفة للجميع.

يؤكد تاريخ أوروبا القديم والحديث إن اتجاهات التمييز العنصري والقومي والديني والطائفي وكذلك الفكري والسياسي أو التمييز إزاء المرأة، لم تختف يوما ما عنها، ولكنها كانت تظهر بشكل حاد ومبرر ومباشر وصريح أحيانا، فكانت تتسبب في نشوب نزاعات وحروب غير قليلة وتكلف ضحايا هائلة، كما حصل في الحروب الصليبية و حروب القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى وكذلك الحرب العالمية الثانية مثلا، وكانت تبرز في أحيان أخرى وكأنها أقل حدة وأقل ظهورا على سطح الأحداث وأقل صراحة أو أكثر استحياء، كما حصل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص في سنوات العقدين السادس والسابع مثلا، أو أنها كانت تتراجع نسبيا لتظهر من جديد بصيغ وأساليب جديدة وقديمة وبحيوية جديدة، وهو ما يميز ظهورها الراهن في الكثير من بلدان الاتحاد الأوروبي. وكانت أوضاع المجتمعات الأوروبية وأزماتها الاقتصادية والسياسية أو رفاها الاقتصادية العام والهدوء الإيجابي في أوضاعها الداخلية تؤثر على الواقع الاجتماعي-السياسي وتساهم في تصعيد أو تخفيف تلك الظاهرة.

وبمعنى آخر فإن الرفاه الاقتصادي لا يلغي هذه الظاهرة، كما إن البطالة والجوع والحرمان لا تشكل الأسباب الرئيسية وراء وجود هذه الظاهرة العنصرية أو القومية الشوفينية، ولكن عاملي الغنى والفقر أو الرفاه والشحة يلعبان دورا مهما في خفوتها النسبي أو في غليانها، في تسترها أو في ظهورها بكل صراحة وعلانية وجهارا وربما أكثر عدوانية وعنفا أيضا.

وفي هذه المرحلة، ومع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة تواجه المجتمعات الأوروبية تعاضما في وجهة العولمة موضوعيا من جهة، وتفاقما في نزعة التمييز والنظرة الأحادية الجانب للآخرين وتفاقم ظاهرة العداء للأجانب التي لا تنطلق كلها من مواقع عنصرية واضحة ولكنها تصب فيها في خاتمة المطاف وتزيد من تأجيج الأحقاد والكراهية بين الشعوب، أو بين الجماعات البشرية التي تعيش في بلد واحد، أو بين الأكثرية والأقليات القومية أو الدينية، أو إنها تتسبب في خلق مصاعب إضافية للمواطنين من أصل غير أوروبي من المقيمين بصورة دائمة أو مؤقتة في بلدان الاتحاد الأوروبي. فالعولمة الجديدة تؤثر بمعنى معين وجود مجموعة الدول الغنية والمتقدمة من جهة، ومجموعة الدول الفقيرة والمتخلفة أو النامية من جهة أخرى. وهذه الحالة تعزز لدى العنصريين مفهوم التفوق العرقي والثقافي، سواء صرح به جهارا أم بقى كامنا ومتسترا بصيغ وأساليب متنوعة. ويبقى هدفه الأول والأخير الهيمنة وفرض الإرادة وتحقيق أقصى الأرباح على حساب بقية الشعوب.

ولكن وجود العنصرية والسياسات العنصرية والتمييز القومي والديني والطائفي لم يقتصر على الحكام والجماعات العنصرية الأوروبية فحسب، بل ومارسها العديد من الحكام في مختلف بقاع العالم، ومنهم الحكام في دولة فارس والدولة العثمانية وكذلك قبل ذاك الحكام العرب في الدولة الأموية والدولة العباسية إزاء الشعوب والقوام والأديان والطوائف الأخرى. وفي المرحلة الجديدة من تاريخ الأقطار العربية نجد هذه الظاهرة بصيغ شتى في سياسات العديد من حكام البلدان العربية. وأبرز نموذج لها سياسات الحكم القائم في العراق.

ب. الذهنية العنصرية وممارسات التمييز والتطهير العنصري في عهد حكم البعث وصدام حسين

تتطلب معالجة هذا الموضوع التعرف على المراحل التي مر بها تطور ذهنية وسياسات وممارسات حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق منذ تأسيسه حتى الوقت الحاضر. وسنعالج هذه النقطة بكثافة شديدة فيما يخص العراق وحده والجناح العقلي-الصدامي في حزب البعث العربي الاشتراكي فقط. وعليه يمكن تقسيم فترة النصف قرن المنصرمة منذ نشوئه في العراق إلى خمسة مراحل، وهي:

1. المرحلة الأولى: فترة التأسيس 1951/1952 - 1958؛

2. المرحلة الثانية: فترة التميز والتهيؤ والانقضاء على السلطة 1959-1968؛

3. المرحلة الثالثة: فترة تكريس النظام ورسم السياسات الاستراتيجية والتكتيكية 1968-1975/1974؛

4. المرحلة الرابعة: مرحلة البدء بالتهيئة الفعلية لتنفيذ السياسات الاستراتيجية 1975-1979؛

5. المرحلة الخامسة: مرحلة الهجوم التوسعي وممارسة فعالة للسياسات العنصرية على الصعيد الداخلي، والسياسة التوسعية والعنصرية وشن الحروب على الصعيد الإقليمي ابتداءً من 1979 حتى الوقت الحاضر، وتستمر هذه السياسات ما دام النظام الراهن قائماً في العراق.

المرحلة الأولى: فترة التأسيس 1951/1952 - 1958

تبلورت الأفكار القومية في الصراع ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي في المشرق العربي، في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، وتنامت في الأربعينات وفي ظل الاحتلال والصراع من أجل انتزاع الاستقلال والسيادة الوطنية، وكذلك حول القضية الفلسطينية ووعده بلفور بإقامة دولة عبرية على أرض فلسطين في عام 1917. وفي هذه الفترة برزت مجموعات فكرية وسياسية قومية في مواقع عديدة في بعض الاقطار العربية وبشكل خاص في سوريا ولبنان والعراق. وكانت الجامعة الأمريكية في بيروت إحدى تلك المواقع حيث كان الطلاب العرب من مختلف الأقطار العربية يلتقون للدراسة فيها. وفي داخل الأحزاب والقوى القومية تبلور تدريجاً الاتجاه القومي البعثي وتشكل حزب البعث العربي الاشتراكي من حزب البعث ومن حزب العمل العربي في سوريا في عام 1947. ونقل الطلبة العراقيون الدارسون في لبنان وسوريا وكذلك بعض المعلمين العرب العاملين في العراق أفكار واتجاهات البعث القومية إلى

العراق. حيث تشكلت كتلاً صغيرة في الكليات العراقية، ووجدت لها مواقع في داخل حزب الاستقلال. وفي نهاية عام 1951 وبداية عام 1952 تشكل حزب البعث العربي الاشتراكي لأول مرة في العراق، باعتباره فرعاً قوطياً آخر للحزب القائم في سوريا. واعتمد الحزب الجديد في تكوينه على عناصر منحدره من أصول برجوازية صغيرة وبرجوازية بيروقراطية ومن أبناء ذوي المهن الحرة كالمحامين والأطباء والقوات المسلحة. ولم يكن يخلو الحزب من بعض أبناء شيوخ العشائر وكبار الملاكين، إضافة إلى احتوائه على عناصر منحدره من أصل شبه بروليتاري. وإذا كان حزب البعث عند تأسيسه الأول قومياً يمينياً بشكل عام، فإنه لم يكن في تلك الفترة حزباً طائفيًا أو عشائريًا. إذ كانت في عضويته عناصر من كربلاء والنجف والحلة أو بغداد، وعناصر أخرى من لواء الدليم وديالى مثلاً، كما برز فيما بعد في صفوفه بعض الأكراد المستعربين، الذين قطعوا صلتهم بالقومية الكردية وتبنوا نهائياً القومية العربية، وهم قلة قليلة جداً، ومن بينهم على صالح السعدي على سبيل المثال لا الحصر. وتبنى هذا الحزب النضال الوطني والقومي، أي الكفاح ضد الهيمنة البريطانية على العراق ورفض المعاهدات الموقعة مع بريطانيا وتبنى الاتجاهات الأساسية التي ظهرت في حركة القوميين العرب في نادي المثنى في الثلاثينات أو حزب الشعب السري الذي ترأسه مفتي الديار الفلسطينية في العراق حينذاك. ومنذ بداية تكوين هذا الحزب في سوريا اشار المؤسس الأول له إلى أن جاء تأسيس الحزب ليناهاض الشيوعية والأمية في الدول العربية. وهكذا كان نهج هذا الحزب منذ البدء في العراق أيضاً. فقد كتب ميشيل عفلق يقول: "إن خلافاً مع الشيوعيين خلافاً مبدئياً وأساسياً"، ثم يواصل قوله "إن ظهور حركتنا العربية الانقلابية بأفكارها ومبادئها وسياساتها وأسلوبها النضالي الشعبي قد جاء تعبيراً عميقاً عن انعدام مبررات الجدية الإيجابية لقيام شيوعية وحزب شيوعي في بلاد العرب ... وينتج عن ذلك أننا في أساس موقفنا السياسي، لا نقبل التعايش مع الشيوعية"¹¹. ثم يواصل قوله في مكان آخر: "يجب أن نعتبر أنفسنا مسؤولين ليس فقط عن المستقبل القريب فحسب، بل وعن المستقبل البعيد أيضاً، وألا نسمح للشيوعية أن تصبح في يوم من الأيام منافسة جدية لحركتنا عند جمهور شعبنا"¹². والأخطر من ذلك ما يقوله ميشيل عفلق لاحقاً، إذ ورد ما يلي: "إن مكتب البعث العربي الذي لم يفتر منذ سنين عن مكافحة الخطر الشيوعي وتحذير الشعب العربي منه بالنشرات والاجتماعات يرى من واجبه أن يهيب بعرب سوريا مرة أخرى أن ينتبهوا إلى هذا الشكل الجديد من الاستعمار فيجمعوا كلمتهم للقضاء على هذا الخطر قبل أن يفوت الوقت ويتمكن الحزب الشيوعي من تسميم الروح العربية

¹¹ عفلق، ميشيل، موقفنا من الشيوعية، ص 5.

¹² عفلق، ميشيل، ص 63.

وتقطيع أوصال الكيان العربي"13. ويستكمل المؤسس الأول لحزب البعث هذه الفكرة في فترة لاحقة، في عام 1963 فيقول: إن الأحزاب الشيوعية ستمنع وتقمع بأقصى ما يكون من الشدة في كل بلد عربي يصل إليه حزب البعث إلى الحكم"14. وتبدو لي في هذا المقتطفات ثلاث مسائل جوهرية تحتاج إلى إمعان النظر في مضمونها واتجاهات تأثيرها والقوى التي تخاطبها على الصعيد الدولي، وهي: أ) نشأت الحركة البعثية في الوطن العربي لتقاوم أساساً الشيوعية فيه؛ 2) وترى الحركة بأن هناك خطراً شيعياً يهدد الروح العربية والتراث والتقاليد العربية؛ 3) وأن السوفييت يشكلون خطراً استعمارياً جديداً على العالم العربي، وأن الحركة تلتزم أمام "الغرب الروحي" على مقاومة الشيوعية حتى النهاية حيثما وصلت إلى الحكم في الأقطار العربية. وهذه النقاط الملموسة التي نجدها مركزة في النصوص السابقة هي التي تسمح بالتفكير المباشر عن طبيعة العلاقة القائمة بين الانقلابات الناجحة التي قام بها البعث العقلي في بعض الأقطار العربية وبين هذا الالتزام المباشر على مكافحة الشيوعية دون هواده باعتبارها الخطر الساسي على الروح والتقاليد العربية، وبين واقع قدرات البعث الذاتية الضعيفة في الوصول إلى السلطة، وبين الدعم الذي تحقق لهم بفعل ذلك الالتزام للوصول إلى السلطة. وكان هذا يعني عملياً موقفاً مناهضاً من منطلقات قومية شوفينية ابتداءً للقوى الشيوعية والماركسية أولاً، وللجماعات أو للقوميات غير العربية التي تطالب بحقوقها القومية المشروعة ثانياً. فالمعلومات المتوفرة لدينا من خلال منشورات البعث ذاته تؤكد إلى أن هذا الحزب يدعو بشكل صريح ومجهر به إلى "صهر" تلك القوميات والأقليات القومية" غير العربية في "البوتقة" العربية. ويتجلى هذا الموقف في المادة الخامسة عشر من دستور حزب البعث التي تنص على ما يلي: "الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة أمة واحدة وتكافح كافة العصبية المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية"15. ولكن ماذا يعني ذلك، وإلى ماذا يهدف هذا النص الدستوري لحزب البعث العربي الاشتراكي؟

أنه يعني وبلا لف أو دوران، إلى ما يلي:

1. يسعى حزب البعث إلى إقامة الدولة العربية في كل "الوطن العربي"، باعتبارها أرضاً عربية ويعيش عليها الناس العرب لا غير؛

13 نضال البعث، الجزء الأول، ص 88.

14 صبري، محمود، العقلية والانقلاب، في مجلة الغد، ص 43.

15 الوحدة العربية والقضية القومية، سلسلة الفكر القومي الاشتراكي رقم (16)، مطبعة القيادة القومية، دمشق،

1977، ص 83.

2. يرفض الاعتراف بوجود قوميات أو أقليات قومية في الدول العربية كافة، وبالتالي يفرض عليها الانصهار بالقومية العربية أو الأمة العربية الواحدة من المحيط ومروراً بالنيل والفرات فشط العرب.

3. وبالتالي، ومن باب تحصيل حاصل يرفض الاعتراف بالحقوق القومية العادلة للشعوب والقوميات الأخرى، ومنهم الشعب الكردي والأمازيغ في المغرب والجنوبيين في السودان وغيرهم في مختلف الأقطار العربية.

4. العمل على تعريب كل الناس غير الناطقين بالعربية والقاطنين في "الأرض العربية" شاء هؤلاء الناس أم أبوا.

5. وأن حزب البعث يكافح كافة العصبية المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية عند الشعوب والأقوام الأخرى، ولكنه يحافظ عملياً على عنصريته وشوفينيته القومية.. إلخ، إزاء الآخرين.

يقول قادة حزب البعث العربي الاشتراكي في معرض تحليلهم للموقف من القوميات والأقليات القومية في العالم العربي ما يلي: "العربي هو من كانت لغته العربية، وعاش في الأرض العربية، أو تطلع للحياة فيها، وآمن بانتسابه إلى الأمة العربية. إن هذا التحديد يعني شمول الهوية العربية لكل الأفراد والمجموعات التي ينطبق عليها هذه الشروط دون اشتراط العامل العنصري، وهو يفسح المجال واسعاً لتعميق امتزاج الأقليات والأقوام الصغيرة في الأمة العربية"¹⁶. ولكي يقطع هؤلاء القادة الشك باليقين يتحدثون عن "الأرض العربية" فيرد عندهم ما يلي: "... فالأراض التي تعيش عليها هذه القوميات كانت جزءاً من الدول العربية التي نشأت منذ آلاف السنين والتي كان آخرها الدولة العباسية الكبرى، وهذه الأرض هي في الوقت نفسه، موطن هذه الأقليات لم تأت عن طريق القهر والاستعمار والاستلاب، وإنما أتت نتيجة الواقع التاريخي الممتد عبر آلاف السنين ولم يكن حول تلك الحقبة التاريخية الطويلة أي جدال أو نزاع"¹⁷.

ويبدو أن هؤلاء القادة نسوا المقاومة التي أبدتها شعوب هذه المنطقة للفتح العربي الإسلامي لهذه المناطق، والقتلى الذين سقطوا على سفوح جبال وسهول كردستان على امتداد القرون السابقة حتى الوقت الحاضر، وأن مصادرة حق هؤلاء الناس لا يمكن أن يتم بمجرد تأكيد قوميين عرب متطرفين بعدم أحقية الشعوب الأخرى بأرضهم وإقامة وطن مستقل لهم أو حقهم

¹⁶ مسألة الأقليات القومية في الوطن العربي، حزب البعث، القيادة القومية، بغداد، 1979، ص 6.

¹⁷ نفس المصدر السابق، ص 6.

في تقرير المصير. وينبغي أن نجد في هذا الموقف ما بنيت لاحقاً من مواقف سياسية وعسكرية ضد الشعب الكردي مثلاً في العراق، والتي سنأتي عليها لاحقاً.

ورغم أن حزب البعث نشأ علمانياً، وأن كثرة من المسيحيين كانوا أعضاء في هذا الحزب في سوريا، وكذا البعض منهم فيما بعد في العراق، إلا أن الحزب ربط اتجاهه القومي العربي بالاتجاه الديني الإسلامي، وبالتالي أضاف إشكالية أخرى غير الاتجاه القومي والفكري المناهض للأممية والقوميات الأخرى، هي مناهضته عملياً للديانات الأخرى، وأن جاءت بصورة غير مكشوفة أو مبطنة بمواقف تدعو للحضارة الإسلامية العربية لا غير وتضع القيود والحواجز بين القومية والأديان الأخرى، وكان أكبر تنويع لهذا الاتجاه هو إعلان الحكم في العراق عن تحول ميشيل عفلق عن دينه المسيحي الذي ولد عليه إلى الدين الإسلامي بعد موته وأثناء إجراء ممارسات الدفن.

وكان حزب البعث يتبنى منذ البدء العنف في نشاطه العام المناهض للقوى الأخرى أو للسلطة السياسية التي يعارضها.

وخلال فترة التأسيس استطاع حزب البعث أن يجد قواعد له في بغداد وعدد من مدن الوسط والجنوب واستفاد من تصاعد تأثير التيار القومي بعد انتصار الناصرية في مصر وبدء معارك تأميم قناة السويس وإقامة السد العالي وما إلى ذلك من توسيع قاعدته الحزبية وتأثيره في بعض الأوساط الطلابية والشبابية، وخاصة مع وبعد انتفاضة الشعب العراقي تأييداً لمصر في عام 1956، وتوجه الحكومة العراقية إلى اعتقال بعض نشطاء الحزب وزجهم في المواقف أو الحكم على بعضهم بالسجن. وساعدت تلك الانتفاضة على إدراك واقتناع القوى السياسية العراقية بضرورة تعاونها من أجل الإطاحة بالحكم الملكي والتخلص من الحكومات التابعة في سياساتها وقراراتها للحكومة البريطانية وسفارتها في بغداد، مما خلق مناخاً مناسباً لقيام جبهة الاتحاد الوطني في عام 1957، حيث أصبح حزب البعث العربي الاشتراكي عضواً فيها إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، إضافة إلى التعاون غير المباشر مع الحزب الديمقراطي الكردستاني عبر علاقته بالحزب الشيوعي العراقي. وأمكن تحقيق التعاون بين حركة الضباط الأحرار وجبهة الاتحاد الوطني. ونتيجة تلك الجهود نجحت انتفاضة الجيش بإسقاط الحكم الملكي وإقامة الجمهورية العراقية الجديدة وتشكيل حكومة الثورة التي أصبح حزب البعث ممثلاً فيها أيضاً.

المرحلة الثانية: فترة التميز والتهيو والانقراض على السلطة 1959-1968

ساهم حزب البعث في الحكومة الأولى التي تشكلت برئاسة اللواء الركن عبد الكريم قاسم، رئيس حركة الضباط الأحرار. ومنذ بداية الثورة ظهر الخلاف بين القوميين وبقية القوى السياسية، أي بين حزب البعث وحزب الاستقلال من جهة، والشيوعيين والديمقراطيين من جهة أخرى. واتخذ مواقف واضحة في عدد من المسائل، ومنها موضوع الوحدة العربية مع مصر وسوريا أو إقامة اتحاد فيدرالي معهما. ولم يقتصر على هذه القضية، رغم أنها كانت السبب في تفكك التحالف الجبهوي الذي رافق وساند الانتفاضة العسكرية وحولها إلى ثورة شعبية، بل شمل مسائل عديدة أخرى. وبدأ حزب البعث، وبالتعاون مع بقية القوى القومية العربية في العراق وبدعم مصري وسوري واسع، إضافة إلى دعم خارجي، بسبب مواقف عبد الكريم قاسم من شركات النفط الأجنبية واستعادته لحقوق العراق في الأراضي التي وضعت تحت تصرفها للتنقيب فيها عن النفط وجمدت عملياً تلك العمليات، إلى العمل المشترك من أجل إشاعة الفوضى في البلاد وتنظيم الإضرابات وعمليات الاغتيال لأعضاء من الحزب الشيوعي العراقي أو من مؤيدي سياسة عبد الكريم قاسم، ثم محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم ذاته في عام 1959، التي شارك فيها صدام حسين أيضاً، وأخيراً محاولات الانقلاب على قاسم. ووقف الإقطاعيون الذين تضررت مصالح بقانون الإصلاح الزراعي، والكومبرادور التجاري وقوى التعاون مع الغرب تحديداً، بسبب انفتاح عبد الكريم قاسم على الاتحاد السوفياتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية إلى جانب تلك المؤامرات ومولوها بالمال والأفراد والسلاح. وزاد في الطين بلة سياسات عبد الكريم قاسم الاستبدادية وفرديته في اتخاذ القرارات، وكذلك سياسة الحزب الشيوعي التي تميزت بالعنف أيضاً في مواجهة القوميين وغيرهم وفي طرح شعارات لم تكن ضرورية، بما فيها الحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيمي. ثم جاء الطلاق بين عبد الكريم والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البرزاني والحرب في كردستان، الذي ساند القوى القومية في نشاطها ضد عبد الكريم قاسم، مما عجل بنجاح المؤامرات وسقوط حكومة عبد الكريم تحت ضربات القوى القومية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وبالتعاون الوثيق مع الضباط القوميين وعلى رأسهم عبد السلام عارف. وصل البعث، ومعه القوى القومية الأخرى، إلى السلطة ولكنه حصل على المركز الأول في السلطة والتمثيل في مجلس قيادة الثورة. وتميزت سياسته بإجراءات عمقت الاتجاهات اليمينية والشوفينية والعنف التي أشرنا إليها سابقاً في فكر وممارسات البعث، إذ عمل حزب البعث على:

• إقامة نظام حكم الحزب الواحد في البلاد، حزب البعث العربي الاشتراكي، رغم وجود قوميين في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، إذ بدأ البعثيون يخططون لإزاحتهم تماماً واحتكار الحكم لهم.

تنظيم المجزرة البشعة ضد أبرز قادة الحكم في العراق، ومنهم عبد الكريم قاسم وفاضل عباس المهداوي ووصفي طاهر وجلال الأوقاتي وماجد مصطفى وغيرهم، ثم أنزل الضربات الدامية بالحزب الشيوعي العراقي وبقاداته سلام عادل وجمال الحيدري ومحمد صالح العبلي وبمئات آخرين من قياديي وكوادر وأعضاء وأصدقاء الحزب الشيوعي، كما زج بالآلاف منهم في السجون والمعتقلات ومارس أبشع أشكال التعذيب بحق المعتقلين. ومارس نفس أساليب التعذيب الوحشي بحق عدد كبير من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي والمستقلين من السياسيين وأعضاء حركة أنصار السلام والشبيبة وافراد المقاومة الشعبية واتحاد الطلبة العام. وتمت في هذه الفترة مأساة قطار الموت الذي ضم عدداً كبيراً بلغ 450 ضابطاً شيوعياً وديمقراطياً ومستقلاً غادر بغداد قاصداً سجن نقرة السلطان في جنوب العراق، في شهر تموز/يوليو شديد الحرارة، تم فيه إغلاق أبواب عربات الشحن المليئة بهؤلاء الضباط بشكل محكم، ولم يزود المعتقلون بالماء والغذاء، إذ تكس هذا العدد الكبير في عدد قليل من عربات شحن البضائع أدت إلى صعوبة التنفس ووقع حالات شبه اختناق، مما أدى إلى مآسي كبيرة بما فيها وفاة أحد الضباط¹⁸.

• ولم تستمر الهدنة مع الحركة الكردية، إذ سرعان ما بدأ التحالف البعثي - القومي بممارسة سياسته العدوانية ضد الشعب الكردي والإرهاب والحرب ضده ابتداءً من العاشر من حزيران/يونية 1963؛

• وخلال تلك الفترة الوجيزة التي بقي البعث فيها على رأس السلطة، حاول تكريس السياسات التربوية بالاتجاهات اليمينية والشوفينية وفرض الاستبداد والهيمنة الكاملة على الدولة والمجتمع والمنظمات المهنية وبث الرعب في صفوف الجماهير من خلال أوامر بالقتل بصورة مباشرة، كما في بيان الحاكم العسكري رقم 13 لعام 1963 الخاص بقتل الشيوعيين دون محاكمة؛

• واتخذ البعث إجراءات رجعية في مجال الأحوال المدنية، إذ ألغى القانون التقدمي الذي وضعته حكومة عبد الكريم قاسم، الذي تضمن مواداً تنصف المرأة وتسعى إلى تحريرها

18 الفكيكي، هاني، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، مؤسسة المنار، الطبعة الثانية، قم، إيران بدون تاريخ، الطبعة الأولى صدرت في لندن بتاريخ 1963، ص 279.

النسبي ومساواتها بالرجل كمنع الزواج المتعدد النساء والمساواة في توزيع الإرث بين الإناث والذكور من الورثة؛

• وبرز لأول مرة بشكل حاد مظهر الانقسام في صفوف البعثيين على أساس طائفي، أي بين الشيعة والسنة 19، رغم أن بواذر ذلك برزت في فترة حكم قاسم وبصدد الموقف من جملة من الممارسات التي نظمها البعث في العراق حينذاك. وكما تشير دراسة الأستاذ حنا بطاطو، فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة قد ضم في عضويته 5 من العرب الشيعة و12 من العرب السنة وكردياً واحداً مستعرباً هو على صالح السعدي، أي بنسب 5،27 %، و7،66 % و5،5 % على التوالي.

• ولم يكن هذا الشكل الوحيد من مظاهر التخلف والارتداد عما حققته ثورة 14 تموز/يوليو عام 1958، الذي برز في سياسة البعث الجديدة، ونعني بها محاولة الاعتماد على العشائرية في العلاقات الحزبية والسياسية، كما صدرت قرارات عطلت عملياً تنفيذ الإصلاح الزراعي لصالح الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.

• كانت التجربة الأولى لحزب البعث في السلطة تشير إلى تعمق اتجاهاته اليمينية المتطرفة في الحكم، سواء بممارسة العنف والقوة ضد المخالفين له بالرأي أو ممارسة السياسات الشوفينية ضد القوميات والأقليات القومية الأخرى، إذ عانى الأكراد الفيلية لا من الاعتقال والتعذيب والسجن والقتل في السجون فحسب، بل وإلى المطاردة مما دفع الكثيرين منهم إلى الهرب من طغيان النظام واللجوء إلى البلدان الأخرى.

وبسبب كل ذلك حصد البعثيون كراهية الغالبية العظمى من المجتمع وهياً الأجواء المناسبة لمحاولات انتفاضية وانقلابية ضد النظام، ومنها محاولة الانتفاضة على حكم البعث التي قام بها الشيوعي العسكري حسن سريع ومجموعته في معسكر الرشيد في الثالث من تموز/يوليو 1963 ولتحرير 450 ضابطاً كان معتقلاً لإنقاذهم من الموت، والتي قضى عليها من قبل الحرس القومي وقوى البعث بالحديد والنار وأحكام الإعدام بحق قادة الحركة. وكان الصراع على السلطة بين أجنحة البعث من جهة، وبين البعث والقوى القومية من جهة أخرى قد اشتد وقاد إلى إضعاف مواقع البعث في الحكم لصالح الانقلابيين الجدد. وأصبح الظرف مناسباً تماماً للقوى القومية الناصرية، وعلى رأسهم عبد السلام عارف وظاهر يحيى وصبحي عبد الحميد وعبد الغني الراوي وغيرهم، لتوجيه الضربة لقيادة وحكم البعث والقيام بحركة انقلابية ناجحة في الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر 1963 وتسلم السلطة، واعتقال الكثير من البعثيين

19 الفكيكي، هاني، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي، مؤسسة المنار، الطبعة الثانية، قم، إيران بدون تاريخ، الطبعة الأولى صدرت في لندن بتاريخ 1963، ص 272-275.

وهزيمة البعض الآخر وحل الحرس القومي الذي أرتكب وحكومة البعث والقوميين الذين شاركوهم في انقلاب شباط الكثير من الجرائم بحق الشعب العراقي حينذاك. وبدأ القوميون اليمينيون المتطرفون من أمثال عبد السلام عارف وعبد الغني الراوي وغيرهما، يبدون وكأنهم من الأبطال المنقذين للشعب العراقي من دنس وجرائم البعث، في حين كانوا شركاؤهم في كل شيء، ولكن الصراع على السلطة والموقف من عبد الناصر هو الذي أدى إلى انقسامهم وإلى قفزهم السهل على السلطة.

وخلال الفترة الواقعة بين 1963 و1968 بدأ البعث المطرود من الحكم يعمل على إعادة تنظيم صفوفه وحشد قواه في الجيش ومناصريه في القصر الجمهوري للانقضاض على الحكم ثانية. وتمكن فعلاً من تحقيق هذه القفزة في السابع عشر من تموز عام 1968، خاصة وأن الحكم العارفي، أي حكم الأخوين العارفين عبد السلام وعبد الرحمن، لم يستطيعا العمل باتجاه يسهم في تحقيق الديمقراطية في البلاد، بل مارسا السياسات الفردية الاستبدادية وسكتا عن الفساد الحكومي الذي ساد البلاد والهيمنة على موارد البلاد ونهب قطاع الدولة من الباطن وعنجهية عالية واستمرا على التوالي في السكوت على إرهاب نظام الحكم ضد قوى المعارضة، رغم تخفيفه النسبي بالقياس إلى فترة حكم البعث الأولى. كما عاد القوميون إلى شن الحرب ضد الشعب الكردي ومارسوا اساليب التهجير ذاتها، مما خلق التربة المناسبة لأسقاط حكم القوميين العرب في العراق، ومجيء البعث ثانية إلى السلطة.

المرحلة الثالثة: فترة تكريس النظام ورسم السياسات الاستراتيجية والتكتيكية 1974-1968

لست معنياً باستعراض ما قام به البعثيون في هذه الفترة في مختلف المجالات، إذ تطرقنا إلى بعضها في مواقع أخرى من هذا الكتاب، بل يهمني بالأساس أن أشير إلى الاتجاهات الجديدة في فكر وممارسة البعث للسلطة والسعي للانفراد بها، رغم التحالفات الموقته والتكتيكية التي حصلت خلالها الفترة الجديدة من حكم البعث. فقد وصل البعث إلى الحكم مرة أخرى في السابع عشر من تموز/يوليو عام 1968 وأعلن عن برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولم يكن في الجوهر يختلف في اتجاهاته الأساسية عن نهج ونشاط البعث العام. ولكن تميز بالوقائع التالية:

- التخلص بالتآمر من حليفه القومي الجديد الذي شاركه الانقلاب على الحكم العارفي من داخل القصر والمخابرات العسكرية، باعتبارهم عملاء لأمريكا وبريطانيا، في وقت كانوا حلفاء لهم أيضاً؛
- توجيه ضربة انتقامية للقوميين العرب وبشكل شديد الشراسة، فمن تنفيذ أحكام بالإعدام إلى سجن وتعذيب جسدي ونفسي وإهانات لكرامة الإنسان يصعب تصورها، ولكنها لم تكن في كل الأحوال بمستوى ما نفذه البعثيون والقوميون بصورة مشتركة بحق الشيوعيين والديمقراطيين في أعقاب انقلاب شباط/فبراير عام 1963. كما وجهت الضربة لتنظيمات البعث اليسار الذي انشق على حزب البعث العربي الاشتراكي في الفترة التي أعقبت سقوط حكم البعث، وزج بالعديد منهم في المعتقلات والسجون وعرضوا للتعذيب كرفاقهم القوميين أيضاً²⁰؛
- جرى السكوت في الفترة الأولى عن الشيوعيين، ولكنهم سرعان ما أنزلوا ضربة قاسية في عام 1971، وعرضوا آلاف المعتقلين للتعذيب والانهيار أو الموت في بغداد بشكل خاص؛
- وواصل البعث الحاكم سياسته العسكرية ضد الشعب الكردي، إذ استمر في قيادة المعارك ضد قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني محاولاً الاستفادة من الانشقاق في صفوف هذا الحزب لصالحه والتي فشل فيها إلى حدود كبيرة؛

20 الفكيكي، هاني، أوكار الهزيمة، مصدر سابق، أصبح هاني الفكيكي ضمن مجموعة قياديي الجناح اليساري لحزب البعث العربي الاشتراكي، قيادة قطر العراق، الموالية لسورية.

• وفي الوقت نفسه سعى الحكم إلى إعطاء بعض المكاسب للجماهير من أجل كسر طوق العزلة عنه وكره الناس له وانعدام الثقة به وبقيادته وإضعاف مقاومة الشيوعيين للتعاون معه، حيث بدأ بعد ضربه للحزب الشيوعي، التوجه لحل المشكلة الكردية بطريقة تكتيكية جديدة حيث تم التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي لكردستان العراق في آذار من عام 1970. وضمن هذا السياق والأسلوب الانتهازي برز توجهه لإقامة العلاقات الطيبة مع الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى الاعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية وإقامة العلاقات الاقتصادية الواسعة معها، ثم قام بإجراء تأميم مصالح شركات النفط في العراق ووضعها تحت تصرف شركة النفط الوطنية؛

• واستطاع أخيراً، وبدعم من جانب الاتحاد السوفييتي، إلى إقامة التحالف مع الشيوعيين لتوجيه الضربة لقوى حركة التحرر الكردية والحركة المسلحة التي بدأ بها الملا مصطفى البارزاني في عام 974؛

• وكان حزب البعث يسعى في هذه الفترة إلى تعزيز وتكريس موقعه في السلطة وفي المجتمع، وتأمين لمرحلة الانفراد الكامل بالسلطة. وكانت تحالفاته الوقتية معبرة عن موقف مبدئي لحزب البعث وقائد مسيرته الأولى، ميشيل عفلق، حين كتب في مقالته المعنونة "موقفنا من الشيوعية" ما يلي: "... فمجرد اشتراكنا في جبهة مع الشيوعيين هو توجيه ضمني من قبلنا للشعب لكي يتشكك في عقيدتنا وفي كونها الحل الوحيد الملائم لحاجاته. ونحن لا نضيقنا أن نخوف من إتاحة الفرصة للشيوعية كي تكسب عطف الشعب وثقته على حسابنا.. ولا بد من الإشارة هنا صراحة إلى إن الرأي الذي يشجعه بعض الأنصار وبعض الأصدقاء من القناعة باكتمال الشروط والظروف اللازمة لدخولنا مع الشيوعية في جبهة وفي عمل مشترك إنما مصدره تشوش في فهم قضايانا وشعورنا بالنقص أمام النشاط الشيوعي في العالم" 21.

21 عفلق، ميشيل، موقفنا من الشيوعية، مصدر سابق، ص 58.

المرحلة الرابعة: البدء بالتهيئة الفعلية لتنفيذ سياسات البعث الاستراتيجية حتى عام 1979

بدأت المرحلة الجديدة بالمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الذي اتخذ قرارته على مستويين:
أ. المستوى العلني حيث أكد تصورات البعث حول دور الحزب القائد والرائد في الدولة والمجتمع، وعن وجهة الحزب في تحقيق التنمية الانفجارية في العراق وعن النموذج الاقتصادي الذي يسعى إلى إقامته ليكون جاذباً لأنظار الشعوب العربية وتأييدها.. إلخ؛
ب. المستوى السري لمجموعة من القرارات التي لم يعلن عنها، رغم خروج بعض المعلومات عن وجهتها، وربما سربها البعث ذاته لتأكيد وجهته وتهيئة الأذهان للتغيرات التي يريد فرضها على المجتمع. وكانت الواجهة تتلخص في سعي البعث لمعالجة تدريجية خلال عدة سنوات لخمس عقد أساسية هي:

1. تصفية المسألة الكردية وإنهاء الحركة المسلحة في كردستان العراق؛
2. التخلص تدريجاً من التحالف القائم مع الحزب الشيوعي العراقي، باعتباره عبئاً ثقيلاً على حزب البعث لتحقيق مهماته وطموحاته الاستراتيجية، كما أنه مناهض لفكر البعث في التحالفات السياسية لا مع الحزب الشيوعي فحسب، بل ومع أي قوة سياسية، إذ أن الحزب يسعى إلى السلطة كاملة غير منقوصة. وقد بدأ هذا الحزب في أعقاب انعقاد مؤتمر الحزب الثاني في صيف عام 1976 بقليل بحملة هستيرية متدرجة ومتصاعدة بدءاً بالمحافظات البعيدة والأطراف والريف واقترباً من المركز في بغداد شملت عشرات الألوف من اصدقاء ومؤيدي وأعضاء وكوادر الحزب الوسطية والمتقدمة، ثم تنفيذ حملة إعدامات بعدد من العسكريين من شيوعيين وغير شيوعيين إلى أن أوصل العلاقة مع الحزب إلى القطيعة الفعلية بعد انسحاب وزيرين شيوعيين من الحكومة واعتبار التحالف جزءاً من الماضي، انتهى وإلى الأبد مع حزب البعث. وكانت الجريمة بشعة ومريعة وأدت إلى نزوح عدد كبير من الشيوعيين والديمقراطيين والمستقلين ومؤيدي الحزب الشيوعي إلى الخارج أو إلى كردستان أو بقاء أعداد أخرى في السجون والمعتقلات أو ماتوا تحت التعذيب؛
3. تعزيز قدرات الدولة العراقية البعثية والتوجه صوب عسكرة الاقتصاد والمجتمع وتحديث تسليح وتوسيع عدد أفراد وقدرات الجيش العراق واجهزة المخابرات والأمن الداخلي والقومي؛
4. تعزيز دور قيادة البعث في السلطة ودور مجلس قيادة الثورة والانفراد الكامل بالسلطة والبدء برسم وتنفيذ الأهداف التوسعية لحزب البعث على النطاقين العربي والإقليمي؛

5. توسيع علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي والعسكري مع العالمين الرأسمالي والاشتراكي لضمان الحصول على أقصى ما يمكن به تعزيز الدولة البعثية ودور حزب البعث ومحاولة الاستفادة من ذلك لصالح سياسات البعث الداخلية والعربية والدولية. ووضعت لهذا الغرض ما سميت بالتنمية الانفجارية التي رغبت من خلالها الوصول إلى المستثمرين الأجانب وتعزيز علاقات البعث بهم لضمان تأييدهم لها في تحقيق تلك الأهداف.

وتركز عمل قيادة حزب البعث في هذه الفترة على اتجاهات أساسية أخرى انطلقت بهذا القدر أو ذاك على الشيوعيين، وربما على قوى أخرى أيضاً. وابتداءً من المرحلة الجديدة، أي مع الحصول على موارد النفط الخام وإنزال ضربة شديدة وقاسية بحركة التحرر الكردية، بدأت قيادة البعث الحزبية برئاسة صدام حسين، بالتخطيط والتنفيذ لاتجاهاتها الفكرية والسياسية الجديدة التي كانت في اجندتها حتى قبل وصولها إلى السلطة، وهي:

• مواصلة العمل لتحقيق ما أطلق عليه في مجلة الحزب الداخلية "الثورة العربية" والتي تتلخص بما يلي: تكوين الدولة البعثية القوية ذات الشروط التالية: دولة قوية بقيادة حزب قائد يمتلك أيديولوجية رائدة وقائدة ووحيدة وينفرد بالسلطة؛ ويمتلك القائد التاريخي، قائد الضرورة التاريخية، وجيش موحد ومسلح أحسن تسليح ومهياً لتنفيذ المهمات. وبهذا الصدد كتبت الجريدة المذكورة ما يلي:

"لقد حدد الرفيق صدام حسين عناصر قوة الدولة والأمة، حين قال "منذ مئات السنين أيها الأخوة حرم العراق وحرمت الأمة العربية من بعده، الأمة العربية بكاملها أن تتحد الثروة والقيادة المخلصة والمقتدرة والعقيدة الحية، فجاء الوقت بعد مئات السنين لكي تكون لكم عقيدتكم المشرفة وأن يكون لكم حزبكم العظيم وعقيدته قيادة منكم وأن تكون لكم قيادة منكم عراقية وعربية صميمية، هذه هي أيها الأخوة العراقيون في كل مكان بهذه الكلمات الثلاثة الموجزة، العقيدة الحية الصميمية، تنظيم قوي وقيادة مخلصة من ذات البلد، وثروة حقيقية"22.

• وجه البعث في هذه الفترة والفترة التي تلتها مبالغ مالية طائلة جداً لتحقيق ما يلي: (أ) ضمان التسليح الواسع وإقامة ترسانة ضخمة من أحدث الأسلحة التي يمكن الحصول عليها من مختلف بلدان العالم، وتجهيز الجيش بأحدث التقنيات العسكرية وتأسيس كلية البكر للدراسات العسكرية؛ (ب) التوسع في إقامة مصانع حديثة ومتقدمة لإنتاج السلاح والعتاد في العراق وبالتعاون مع الدول الاشتراكية والرأسمالية، وكذلك مع بعض دول العربية وبلدان العالم الثالث، أي تلك التي تقف على عتبة التحول، ومنها بعض دول أمريكا اللاتينية

والدول الأوروبية، إضافة إلى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية؛ ج) البدء بالتفكير بإنتاج أسلحة الدمار الشامل وخاصة القنبلة الذرية، إضافة إلى الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وتخصيص مبالغ لا حدود لها لهذا الغرض؛ د) إقامة معاهد ومختبرات خاصة للبحوث والدراسات في مجال التقنيات العسكرية وفنون الحروب الحديثة؛ هـ) توسيع الجيش والجيش الشعبي وإقامة التدريبات العسكرية للضباط وضباط الصف في الداخل والخارج، وإرسال البعثات العسكرية التدريبية والدراسية إلى مختلف بلدان العالم الرأسمالي والبلدان الاشتراكية. ويمكن للجدول التالي أن يوضح المبالغ المالية الهائلة التي وجهت لأغراض التسليح في العراق خلال الفترة الواقعة بين 1967-1990.

تطور المبالغ السنوية المصروفة للأغراض العسكرية
في العراق خلال الفترة 1976-1990

السنة	المصروفات مليون أمريكي دولار	1996 100
1976	2584	0,100
1977	2700	5,104
1978	2556	9,98
1979	3235	2,125
1980	3353	8,129
1981	14007	1,542
1982	21952	5,849
1983	28596	6,1106
1984	31590	5,1222
1985	23506	7,909
1986	16531	7,639
1987	17073	7,660
1988	12868	0,498
1989	10720	9,414

7,358	9268	1990
—	200539	الإجمالي *
—	13369	المتوسط السنوي

المصدر: التقارير السنوية لمعهد ستوكهولم لبحوث السلام للفترة

1991-1981

(*) يضاف إلى هذا المبلغ 50 مليار دولاراً أمريكياً وجه

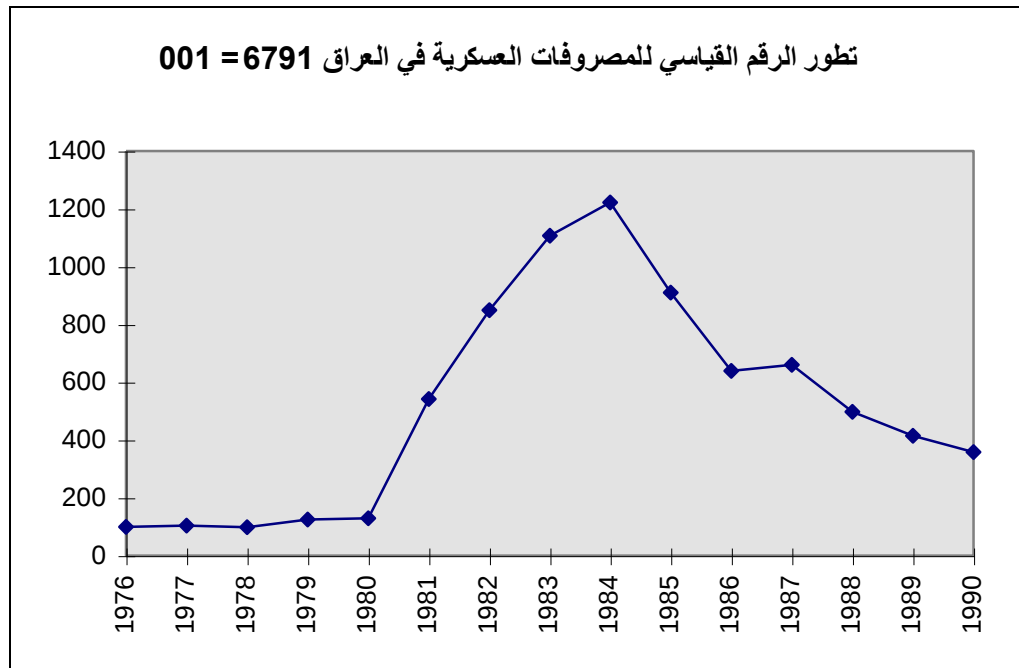
لأغراض استيراد

وإنتاج أسلحة الدمار الشامل في العراق حسب

إحصائيات سبيري.

Disarmament and ،SIPRI: Yearbook 1997. Armaments
International Security.

Stockholm International Peace Research Institute. Oxford
University. Sweden.



وتشير دراسات معهد استوكهولم لدراسات السلام والتسلح ونزع السلاح في العالم إلى أن العراق قد صرف مبلغا قدره 50 مليار دولار أمريكي لإغراض إنتاج الأسلحة الكيميائية والجرثومية والأسلحة النووية. فإذا أضيف هذا الرقم إلى الرقم الأول الخاص بإجمالي مصروفات العراق العسكرية فسيرتفع المبلغ إلى 250.6 مليار دولار تقريبا. وشكل هذا المبلغ ما يقرب من 2.39 % من الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال الفترة 1976-1990 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنوات مجتمعة حوالي 640.1 مليار دولار أمريكي وفق الأسعار الجارية. 23 وهذا يعني أن متوسط الصرف السنوي بلغ 16.9 مليار دولار سنويا من متوسط سنوي للناتج المحلي الإجمالي لذات الفترة مقداره 7.42 مليار دولار تقريبا بالأسعار الجارية، أو ما يعادل 6.39 % تقريبا. ويستطيع المرء أن يقدر مدى التطور الذي كان في مقدور العراق تحقيقه لو وجه النظام تلك المبالغ الكبيرة لصالح التنمية الاقتصادية والبشرية، ومدى نمو الثروة الوطنية بدلا من حصول ذلك الدمار الهائل الذي يعاني منه العراق بسبب تلك السياسات العدوانية المعادية للشعب ومصلحه الأساسية التي مارسها السلطة في العراق، إضافة إلى الديون الثقيلة التي تراكت بذمة البلاد والتعويضات التي يراد استقطاعها من موارده السنوية والتي يمكن ان تستنزف جزءا مهما من احتياطي النفط العراقي والتي قدرها البعض بحدود 40 % ولسنوات طويلة. 24 وكانت تلك السياسة عدوانية وتوسعية موجهة ضد الشعوب المجاورة ومصالح شعوب المنطقة بأسرها. وجدير بالإشارة إلى أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا ويوغسلافيا وغيرها من الدول الأوروبية، إضافة إلى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، قد جنت كلها أرباحا قصوى من عقد وتنفيذ صفقات السلاح ومن اتجاهات التنمية الاقتصادية في العراق ومن سياساته العدوانية في المنطقة.

● إجراء تغيير في قيادة البعث لصالح صدام حسين، خاصة بعد أن نفذ ب 23 قيادياً من القيادة القطرية لحزب البعث ومجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء والكوادر المتقدمة الإعدام الجماعي بمشاركة أعضاء وكوادر الحزب في تنفيذ هذه الجريمة البشعة باعتبار أن هؤلاء كانوا يريدون السيطرة على السلطة لصالح أحمد حسن البكر. وبعد الانتهاء من المجزرة في عام 1979، قرر التخلص من أحمد حسن البكر الذي تنازل إلى "بطل الأمة" صدام حسين،

²³ (1) الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية للبلدان العربية 1975 - 1987

وتقديرات 1988، - الجداول التجميعية، الكويت - مايو - 1989، الجزء الثاني، ص 7.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1991، صندوق النقد العربي، الكويت، 1991، ص 164.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996، صندوق النقد العربي، الكويت، 1992، ص 231.

24 الشبيبي، سنان د، ورقة عمل قدمها إلى ندوة فيينا حول الاقتصاد العراقي التي نظمتها الهيئة الاستشارية العراقية في خريف عام 1992، اضافة إلى أوراق عمل أخرى ومداخلات مجموعة من الاقتصاديين العراقيين.

ثم قضى نحبه مسموماً، كما يشاع في بغداد. وبالتالي، خلا الجو لصادام حسين في أن يبدأ المرحلة الجديدة بالهيمنة الكاملة على السلطة السياسية وعلى قيادة الحزب ومجلس قيادة الثورة دون منازع.

المرحلة الخامسة: الهجوم التوسعي وممارسة فعالة للسياسات العنصرية والعدوانية التوسعية وشن الحرب ابتداءً من عام 1979 حتى الوقت الحاضر

تمكن صدام حسين في عام 1979 أن ينتهي من عدد من المعوقات في طريق فرض دكتاتوريته الفردية المطلقة على البلاد وفرض نظامه الشمولي على المجتمع. ومن أبرز تلك المسائل نشير إلى ما يلي:

1. التخلص من التحالف البعثي - الشيوعي لصالح انفراد حزب البعث بالسلطة؛
2. التخلص من المنافسين له في حزب البعث أو الذين برزت على تصرفاتهم عدم الارتياح من صدام حسين، وبالتالي تركيع وإخافة بقية القيادة بحيث تحول أغلبهم إلى جردان مفزوعة من القط الذي يتربق أي تصرف منهم ليقودهم إلى المقصلة، إلى وجبة شهية للقائد؛
3. التخلص من دور حزب البعث ودمج صورة صدام حسين مع الحزب البعث، بحيث أصبح أحدهما الآخر، ثم غاب الثاني ليبقى صدام حسين وحده في الساحة السياسية، إذ لم تعد هناك حاجة أو ضرورة للحزب، إلا بقدر ما تريده منه أوامر القائد المتفرد والضرورة ليقوم بتنفيذها صاغراً، وبعدها أصبح صدام حسين رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء، وأمين عام القيادتين القومية والقطرية، والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس التخطيط... الخ، وأمسك بيديه منفرداً كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى سلطتي المال والإعلام؛
4. التخلص قبل ذلك من قيادة الحركة الكردية التاريخية، الملا مصطفى البارزاني، ولكنه عجز عن التخلص من الشعب الكردي، وبالتالي من حركة التحرر الكردية، إذ بدأت بعد فترة وجيزة تماماً من توجيه الضربة في عام 1975، إلى إعادة تنظيم الصفوف بتياراتها المختلفة ابتداءً من عام 1976 والعودة إلى المقاومة المسلحة في كردستان العراق؛
5. في 22 أيلول/سبتمبر من عام 1980 أعلن مجلس قيادة الثورة في العراق الحرب على إيران، وهي الحرب التي دامت ما يقرب من 8 سنوات عجاف مليئة بالدم والدموع والخسائر الفادحة

بشرياً ومادياً وحضارياً. واستثمر صدام حسين حالة الحرب ليستكمل بناء دولته الإرهابية والقمعية في العراق مع سكوت مطبق من العالم كله دون استثناء.

6. وقبل الحرب وبعد بدئها مباشرة نفذ النظام عمليات تطهير عرقي بشكل واسع ومكشوف ضد ثلاث مجموعات شعبية أساسية في المجتمع العراقي، وهم أولاً وقبل كل شيء ضد المواطنين الأكراد في كردستان العراق، ثم ثانياً ضد المواطنين الأكراد الفيلية في بغداد والكوت ومندلي وخانقين وغيرها من المدن التي يوجد فيها أكراد فيليون، وثالثاً ضد المواطنين العرب في الوسط والجنوب "باعتبارهم" من الشيعة ذي الأصل الفارسي، والذين "يؤيدون" الجمهورية الإسلامية التي نشأت على أنقاض الدولة الشاهنشاهية الإيرانية في عام 1979. وعمد النظام إلى تنفيذ عملية تهجير واسعة لسنوات عدة لأكراد كردستان العراق إلى مناطق الوسط والجنوب. فعلى سبيل المثال لا الحصر أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يقضي بتشكيل لجنة تنفيذية في 1981/10/20 للإشراف على بناء المجمعات والوحدات السكنية في المحافظات الوسطى والجنوبية (بغداد - ديالى - صلاح الدين التي سيعين فيها "العاطلون من منطقة الحكم الذاتي. كما قرر البدء ببناء 20 ألف وحدة سكنية في المحافظات التالية لنقل السكان الأكراد إليها، وهي القادسية، المثنى، ذي قار والأنبار. (راجع الملاحق). وهذا يعني أن هذه المرحلة كانت تهدف إلى نقل ما يزيد على مئة ألف إنسان كردي إلى مناطق الوسط والجنوب في حملة لتغيير الطبيعة الديموغرافية للمنطقة وتعريب السكان الأكراد.

7. وخلال سنوات الحرب العراقية-الإيرانية استعاد واستعان صدام حسين بالعلاقات العشائرية القديمة في العراق محاولاً إحيائها من جديد ومنحها دفعة جديدة لتناصره في صراعه الداخلي وتساعد في تجنيد السكان في حربه العدوانية وإثارة النخوة البدائية في نفوس السكان من منطلق "ناصر أخاك ظالماً أو مظلوماً". ويمكن الادعاء بأن العراق اليوم يعيش حالة من التمزق العشائري والإقليمي والديني والطائفي، إضافة إلى الإشكاليات القومية التي أججها النظام بسياساته العدوانية والعنصرية ضد الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية. كما يبذل اليوم جهوداً غير قليلة للعب على وتر الدين والإسلام ليجد لنفسه مخرجاً من الوضع الذي زج نفسه فيه من خلال استدراج عطف وتأييد الشعوب الإسلامية التي لا تعرف تماماً أساليب الإرهاب الدموي والقمع والاستبداد والعنصرية التي يسلطها النظام على رقاب الشعب العراقي. إن هذا الاستعراض المكثف لجوانب أساسية من ذهنية وسياسات البعث الحاكم في العراق تسمح لنا بالانتقال إلى متابعة الممارسات الفعلية للنظام لنرى كيف تتناغم تلك السياسات والممارسات مع طبيعة وذهنية القوى العنصرية.

ج. العنصرية في التعامل اليومي مع الأحداث

إن المراحل التي مرّ بها نظام صدام حسين في العراق منذ أكثر من ثلاثة عقود يشير بشكل واضح إلى أن هذا النظام مارس الإرهاب والقمع والاضطهاد والقتل الجماعي لا للوصول إلى السلطة والهيمنة عليها بشكل مطلق واستبدادي شمولي فحسب، بل ومن أجل تنفيذ مخطط واضح المعالم، مخطط يهدف إلى التخلص من مقاومة الشعب الكردي ومن نضاله ومن القوى الديمقراطية العراقية من جهة، وممارسة سياسة العدوان نحو الداخل والعدوان والتوسع صوب المنطقة وتكريس نظام التمييز العنصري والفكري والسياسي في البلاد من جهة ثانية. ويمكن الاستدلال على ذلك لا من خلال الأقوال فحسب، بل بالأساس من خلال الأفعال. ففي البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة بإعلان الحرب على إيران في عام 1980 جاء فيه: "كنا نعتقد أن الزمرة الحاكمة في إيران ستستفيد من الدروس الماضية بعد أن حررت قواتنا المسلحة الباسلة أرضنا البرية المغتصبة على الحدود الشرقية وبعد أن عادت السيادة الوطنية على شط العرب. ولكن أحفاد المجوس الموغلين بحقدهم على العراق والأمة العربية والضالعين في المخططات المشبوهة استمروا في غيهم وفي عملياتهم العسكرية الطائشة ... 25. ثم يخاطب قوات الجيش العراقي المقاتلة على جبهات الحرب بقوله:

"أيها المقاتلون.. هذا يوم جهادكم وعزكم.. فاضربوا بكل اقتدار.. وبقيناً أنكم سيف الله في الأرض. وأن الرقاب التي تضربونها هي رقاب المجوس المعتدين أعوان المهووس الخميني" 26.

ألا يسمع المرء عبر هذه الكلمات السادية صليل السيوف، ألا يرى أسنة الرماح العوالي، ألا تتراءى له الرؤوس وهي تتدحرج على أرض المعركة والأجساد تتكوم فوق بعضها لتقيم تلالا والدماء لتسيل مدراراً؟ فالضاربون هم جند الله، هم أتباع وكيل الله على الأرض، إنهم العرب الميامين ... إنهم الجند الذين يدافعون عن الله وقضيته العادلة في الأرض وعن أرض العروبة! هكذا إذن ... ولهذا فهم مقتدرون لإنهم يمتشقون سيوفهم بوجه الفرس المجوس ... بوجه الكافرين أعداء الله والإسلام... بوجه الشعوبيين أعداء الأمة العربية!! هكذا تحدث صدام

25 ملف الحرب العراقية الإيرانية، الجزء الأول، 20 - 21/9 - 10/1980، منظمة التحرير الفلسطينية، وفا، مركز التوثيق والمعلومات، الإعلام الموحد، ص 12 - 14.

26 السامر، ب، (كاظم حبيب)، الفاشية التابعة في العراق، منشورات الإعلام المركزي للحزب الشيوعي العراقي، كردستان العراق، 1984، ص 4.

راجع أيضاً: الجزائري، زهير، الإعلام والحزب، مجلة البديل، العدد 1983/7.

حسين! إذ أن صدام حسين "العربي" و "المسلم" و "المؤمن" والصعلوك العنصري لا يقف مكتوف الأيدي أو يكون حيادياً بين الإيمان والكفر، بين العرب والمجوس ... فهو العربي الأصل، ابن "خير أمة أخرجت للناس" تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر!، وهو المقتدر والمنتصر بالله، ولهذا قرر ألا يسكت عن الكفرة المجوس، قرر تأديبهم على كفرهم وغيهم وعدائهم للأمة العربية والإسلام! هكذا تحدث صدام حسين في الوقت الذي كانت عساكره المعتدية تحتل مناطق واسعة من الأراضي الإيرانية وكانت قد ولجت في العمق الإيراني حتى سوسنكرد وغيرها ودنست الأرض الإيرانية وذبحت الكثير من أهلها نساءً ورجالاً وأطفالاً وابتاحت العراض وسرقة الأموال وما يقع تحت أيدي الجنود وتحولت شوارع مدن العراق سوقاً لبيع المنهوبات الإيرانية من سجاد وافرشة ومختلف أنواع السلع. بهذه الذهنية الشوفينية والروح الفاشية المعادية للشعوب الأخرى، بهذه العنصرية المقيتة كانت صحافة النظام تنشر بأقلام المرتزقة المسبحة بحمد الدكتاتور والساعية إلى شراء وده والداعية إلى تنصيبه خليفة على أرض العراق والعالمين العربي والإسلامي ومنحه من الأسماء والألقاب ما فاق بعده عدة مرات أسماء الله الحسنى. إنها أقلام خشبية ميتة تسعى إلى جعله، وبقرار منه، رمزا للعروبة والإسلام والإيمان بالله ورسوله²⁷.

أصدر خير الله ظلفاح كتاباً جرى بيعه بشكل فوري في دوائر الدولة العراقية وعبر الحزب الحاكم والمنظمات المهنية بالقوة لناس، جاء فيه ما يلي من أفكار خرافية عنصرية مقيتة: "أولاً - الفرس - فالفرس حيوانات خلقها الله بشكل بشر وليس لهم من البشرية سوى أنهم يمشون على رجلين كالدجاج والطيور فأخلاقهم فاسدة وطباعهم شريرة وعقائدهم فاجرة وما أدل على ذلك من أنهم اتخذوا زرادشت ومزدك وحمدان القرمطي إلهاً غير الله إذ هم لم يعترفوا بالله رباً ولكنهم اعترفوا بأن زرادشت ومزدك وحمدان هم آلهتهم كما يدعون الآن أن خميني طهران هو الله ولا رب سواه إذ نعت نفسه روح الله. ...".

ثانياً - اليهود - أما اليهود قارئ الكريم فهم خليط من أوساخ شعوب مختلفة وفضلات متنوعة منهم الفارسي والرومي والمغولي والشبكي والهندي وغيرهم لا أصل لهم ولا نسب ينحدرون منه ولا دين يعتقدونه. ...".

ثالثاً - الذبان - الذبان مخلوق تافه لا نعلم غاية الله من خلقته ولكننا كبشر معرض لأذاه فنستكثر على الله خلقه هذا المخلوق التافه... وبالنظر لما بيناه من أسباب في هذه المخلوقات الثلاثة (فارسي ويهود والذبان) ما كان على الله لخلقهم²⁸.

²⁷ السامر، ب، (كاظم حبيب) الفاشية التابعة في العراق، الإعلام المركزي للحزب الشيوعي العراقي، مصدر سابق،

²⁸ نص لأحد أقطاب النظام البارزين في العراق، من منشورات دار الحرية لطباعة، بغداد ص 65-72.

بدأ النظام بعمليات تطهير عنصري ورحل قبل سنوات من الحرب العراقية-الإيرانية، وليس بسببها فحسب، أعداداً كبيرة من العرب العراقيين والأكراد الفيليين بحجة كونهم من أصل فارسي لا يجوز بقاؤهم في العراق، وزاد عدد المرحلين على 400000 إنسان عراقي، كما قتل عشرات ألوف الناس ممن اعتبرهم إيرانيين في العراق. ثم قام بالدعوة الملزمة إلى تطليق العراقيين من زوجاتهم العراقيات والعكس أيضاً اللواتي اعتبرهن إيرانيات أو الذين اعتبرهم إيرانيين ودفع لمن يقوم بذلك مبلغاً من المال والاستعداد لإعادة تمويل زواجه بعربية "أصيلة" أو بعربي "أصيل" أو تهجيرهما معاً، إن لم يقتلهما معاً.

وفي الموقف من الشعب الكردي تؤكد كل الدلائل التي مررنا بها أن النظام العراقي، وخاصة المستبد بأمرة ورهطه، يشكلون مجموعة فاشية عنصرية فكرياً وسياسة، إذ تشتم منهم رائحة العنصرية التي تزكم الأنوف والكراهية للناس من غير العرب، أو السعي في الحدود الدنيا إلى تعريب هؤلاء الناس خطوة فخطوة.

خير الله طلفاح هو خال صدام حسين واب لزوجته ساجدة أم عدي وقصي وحلا وغيرها، كان رئيساً لمجلس الخدمة في العراق، ومحافظاً لبغداد العاصمة، وكان في الأربعينيات نائب ضابط في الجيش العراقي.

الفصل الثاني: عنصرية النظام ومذابح الأنفال

أ. التهيئة لمذابح الأنفال

إن من عاش في العراق عموماً وفي كردستان العراق على وجه الخصوص، ومن تعامل بهذا القدر أو ذاك مع جوهر سياسات البعث الحاكم وتكوين شخصية صدام حسين وقراءاته وممارساته العملية، لأدرك تماماً بأن سياسة الإبادة الجماعية ذات المضمون العرقي والنهج الفاشي التي مورست في مذابح الأنفال العنصرية لم تكن بلا مقدمات وتخطيط مسبق بدأ مع وصول البعث للحكم وتقلب بموجات عدة مرات، ولكن الهدف بقي على حالة الذي أشرنا إليه في أعلاه. عشت في العراق وكنت شاهداً على ما جرى لمختلف القوى السياسية، بمن فيهم أعضاء ومؤازري وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي في عامي 1970/1971، كما كنت شاهداً على الحملة الهمجية الثانية ضد أعضاء ومؤازري وأصدقاء الحزب الشيوعي العراقي والكثير من القوى الديمقراطية في أعوام 1977-1980 على نحو خاص، وكذلك ضد القوى القومية والبعثية، أو ضد الأحزاب القومية والديمقراطية الكردية. كما عشت في كردستان العراق وشاركت مع جميع الأحزاب والقوى المناهضة لنظام صدام حسين في صفوف أنصار ومناضلي الحزب الشيوعي العراقي لعدة سنوات في جبال وقرى ومدن كردستان العراق. ومارس النظام خلال تلك الفترات سياسات محددة تبلورت في خمسة اتجاهات أساسية هي:

1. التحالف مع بعض القوى بعد إضعافها وتحييد قوى أخرى وضرب قوى ثالثة، وكان ديدنه الانتقال من قوة إلى أخرى من أجل إنهاء أو إضعاف فعلي لكل القوى التي يمكن أن تكون معارضة لسياساته ومن أجل الانفراد الكامل بالحكم وفي رسم وتنفيذ تلك السياسات التي يسعى إلى تنفيذها بكل أبعادها على الصعيدين الداخلي والعربي وفي العلاقات الدولية دون معارضة تذكر؛

2. بث الرعب والخوف المتفاقم من همجية وشراسة النظام في ضرب كل المخالفين له دون تورع أو رحمة، واستخدام سياسة الجزرة والعصا للوصول إلى أهدافه في المرحلة الأولى والجزرة وحدها في المرحلة الثانية أو الثالثة، بهدف الوصول إلى حالتين: تأييد مطلق لسياساته أو سكوت مطبق عنها من جهة، والموت أو السجون أو المنافي والهجرة للمخالفين لتلك السياسات، أو اضطرار هذا الحزب أو ذاك إلى ولوج العمل السري التام، إذ يصعب معه ممارسة معارضة جادة ضد النظام وسياساته؛

3. بذل أقصى الجهود لعسكرة السياسة العراقية والمجتمع وجعله يسير بالوجهة التي يريد فرضها وتأمين ترسانة أسلحة ضخمة وقوة عسكرية كبيرة لتحقيق أهدافه الداخلية والعربية وفي تلك المناطق التي كانت يوماً ما في إطار الدول العربية الإسلامية؛

4. كسب ود الدول العربية، ولكن بشكل خاص القوى القومية العربية والشعوب العربية من خلال سياسات ترتاح لها تلك الشعوب، وبشكل خاص الموقف من فلسطين والصهيونية، أو الموقف من الإمبريالية العالمية، بغض النظر عن مدى جدية أو عدم جدية تلك السياسات؛

5. بذل أقصى الجهود للحصول على تأييد أو تحييد دول العالم بالنسبة إلى سياساته الداخلية إزاء القوى المختلفة، وكذلك على الصعيد العربي وفي المنطقة، من خلال اللعب على حبلي المعسكرين الشرقي والغربي، واستخدام إمكانياته المالية لتوقيع العقود المغرية مع تلك البلدان لضمان تأييد واسع له أو سكوت عن السياسات والجرائم التي يرتكبها بحق الشعب العراقي، وبحق الشعب الكردي وبقية السكان من غير العرب وبقية القوى السياسية من غير المؤيدين له ولحزبه. كان صدام مؤمناً بأهمية تنفيذ سياسات التطهير العنصري وفي الحد الأدنى الدمج العنصري للأكراد في "الأمة العربية" باعتبارهم عرب الجبال، كما كان البعث قد تحدث عن ذلك طويلاً؛

6. استخدام الموارد المالية الكبيرة المتأتية من النفط الخام لتأمين تنفيذ هذه الواجهة في السياسة الداخلية والعربية. وكان مستعداً لهذا الغرض إلى حد تمويل حملات الانتخابات البرلمانية لعدد من الأحزاب والشخصيات الأوروبية وغير الأوروبية لتحقيق هذا الهدف.

نجح صدام حسين في تحقيق العديد من تلك التكتيكات السياسية والعسكرية، سواء على الصعيد الداخلي أم العربي، ولكنه فشل في بعضها الآخر، وخاصة عندما اصطدم مباشرة بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وعندما تجاوز الخطوط الحمر التي كانت غير معروفة تماماً له أو أنه لعب على حبال لم يتيقن من متانتها ومن قدرته عليها، فكانت المصائب المتتالية التي يعاني منها الشعب العراقي كله تقريباً. ولكن الطاغية كان، بالنسبة للقضية الكردية، متيقناً من أنه:

● سيجد التأييد الكامل من الدول المجاورة، وبشكل خاص تركيا وإيران بسبب نضال الأكراد فيهما لصالح حقوقهما المشروعة أيضاً، وبالتالي فأي إضعاف للأكراد في أي قسم من كردستان هو أضعاف للقضية الكردية بأسرها وقوة لحكومات الدول المجاورة؛

● سيجد التأييد الواسع من أغلب حكومات الدول العربية، ومن القوى القومية اليمينية المتطرفة ومن الذين لم يتعرفوا حتى الآن على طبيعة المسألة الكردية في العراق أو لم يفهموا ولم يتعرفوا حتى الآن على الحقوق المشروعة للقوميات والأقليات القومية في إطار المواثيق والعهود الدولية؛

- وستسكت الدول الكبرى والأمم المتحدة على ما يجري للأكراد، بسبب النفط الخام والمكاسب والأرباح العالية التي تجنيها في العراق في الفترة الأولى، ومن ثم بسبب مواقفها المؤيدة لحرب النظام ضد إيران والتي كانت تخدم مصالحها عموماً وتساهم في بيع المزيد من أسلحتها وضمان إضعاف الطرفين أيضاً في الفترة الثانية؛
 - وكانت تدرك بأن الضربات التي وجهت لقوى المعارضة الداخلية تركتها عاجزة عن القيام بأي شيء حقيقي يقلق النظام، سوى الاحتجاج أو القيام ببعض النشاطات في كردستان أو بعض الأعمال البسيطة والاعتداءات هنا وهناك، ولكنها ستكون مشمولة بالحرب ضدها هناك وستلقى الضربات المتتالية منها؛
 - وسيساهم الجيش العراقي في أغلبيته، بعد أن أجريت عليه عمليات تطهير وغسل دماغ ووضع الأعوان في المراكز الحساسة فيه، بتنفيذ تلك السياسات إما تأييداً فعلياً لصدام حسين، أو سكوتاً عاماً ومشاركة فعلية لضرب الشعب الكردي. أما المعارضون لهذه السياسات فهم عاجزون عن التحرك ضدها أو ضد النظام خاصة وأن ماكينة الحرب والقتل مستعدة لتصفية من يقف بوجهها على هذا الطريق؛
 - وعمل النظام على خلق جماعات من البشر تعمل له بلا ضمير أو بضمير مخرب تماماً، كما كون جيشاً جراراً من الفاشيين، سواء كانوا مدنيين أم عسكريين، وخاصة مجموعة من الضباط من الأقرباء والأعوان، وسواء كانوا في صفوف حزبه أم من خارجه، لا رحمة في قلوبهم حتى على أبناء النظام ذاته والمدافعين عنه. وكان هؤلاء يعملون في صفوف الجيش والجيش الشعب والشرطة وأجهزة الأمن العديدة، وكذلك في صفوف الحزب الحاكم ومنظماته الشعبية.
- وفي ضوء ذلك حقق النظام جملة من المستلزمات الضرورية لشن حملات متلاحقة ومنظمة تهدف إلى بث الرعب وتحقيق التطهير العرقي ضد الشعب الكردي ابتداءً من عام 1976/1975 مع تخلية المناطق الحدودية وفرض المناطق المحذورة (المحظورة) وبناء المجمعات السكنية على مشارف المدن وتخلية القرى من سكانها تدريجاً ووصولاً إلى تهجير العوائل البرزانية في عام 1983 من مناطق سكنها إلى جنوب العراق ثم إعادتها إلى معسكرات بنيت خصيصاً لها في كردستان بعد عدة سنوات. وارتكب المسؤولون البعثيون وأجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية وغيرهم أبشع الجرائم بحق عوائل البرزانيين، سواء بالتعذيب الجسدي والنفسي، أم بالقتل المباشر أو التغييب أو اغتصاب النساء والأولاد أو الاعتداء الجنسي لأغراض الإهانة للكبار من الرجال، والاعتداء على كرامة الإنسان الكردي. وما جرى لهذه العوائل كان أقسى بكثير مما أنزله الحكم الصربي والصربيون العنصريون بالمسلمين في يوغسلافيا السابقة في العقد الأخير من القرن العشرين، رغم قساوة وبشاعة

ذلك أيضاً. ويصعب تصور ضخامة الجرائم التي ارتكبت في كردستان العراق خلال الفترة الواقعة بين 1986-1988 ضد الشعب الكردي وقواه السياسية المعارضة للنظام العراقي وتحت واجهة الحرب، بما فيها تسمية وترقيم القرى الكردستانية واعتبار 663 قرية كردية في عام 1986 من جانب على حسن المجيد ضمن القرى المحذورة أمنياً والمحظور ولوجها على المواطنين جميعاً. ومن أجل تنفيذ سياسة النظام بحذافيرها والإبداع الفاشي فيها عمد صدام حسين إلى تعيين قريبه وشبيهه في العنصرية والعنصرية والقسوة علي حسين المجيد مسؤولاً عن مكتب تنظيم حزب البعث في الشمال، ثم منحه منذ 29 آذار/مارس من عام 1987، السلطات الكاملة في التصرف بكردستان العراق كما يشاء لتحقيق الأهداف المنشودة. وكان من بين الإجراءات التي اتخذها تنفيذ أحكام الموت بكل من يدخل تلك المناطق المحذورة أمنياً إنساناً كان أم حيواناً. واليكم الرسالة التي وجهها على حسن المجيد إلى كافة المسؤولين في كردستان وشمال العراق في شهر حزيران من عام 1987 بهذا الصدد:

التاريخ 1987/6/

قيادة مكتب تنظيم الشمال

العدد

1987/6/

مكتب السكرتارية

من / قيادة مكتب تنظيم الشمال

إلى/قيادة الفيلق الأول/قيادة الفيلق الثاني/قيادة الفيلق الخامس

الموضوع / "التعامل مع القرى المحذورة أمنياً"

بالنظر لانتهاء الفترة المعلنة رسمياً "لتجميع هذه القرى والتي ستنتهي موعدها يوم 21 حزيران 1987 قررنا العمل ابتداءً من يوم 22 حزيران 1987 بما يلي (1) نعتبر جميع القرى المحذورة أمنياً والتي لم تزل لحد الآن أماكن لتواجد المخربين عملاء إيران وسليبي الخيانة وأمثالهم من خونة العراق (.) (2) يحرم التواجد البشري والحيواني فيها نهائياً "وتعتبر منطقة عمليات محرمة ويكون الرمي فيها حراً "غير مقيداً" بأية تعليمات ما لم تصدر من مقرنا (.) (3) يحرم السفر منها وإليها أو الزراعة والاستثمار الزراعي أو الصناعي والحيواني وعلى جميع الأجهزة المختصة متابعة هذا الموضوع بجدية كل ضمن اختصاصه (.) (4) تعد قيادات الفيلق ضربات خاصة بين فترة وأخرى بالمدفعية والسمتيات والطائرات لقتل أكبر عدد ممكن ممن يتواجد ضمن هذه المحرمات وخلال جميع الأوقات ليلاً ونهاراً وإعلامنا (.) (5) يحجز جميع من يلقي القبض لتواجده ضمن قرى هذه المنطقة وتحقق معه الأجهزة الأمنية وينفذ حكم

29 مكية، كنعان، كيف تتصاعد القسوة؟ فصل من كتاب القسوة والصمت، في: مجلة الأنفال، العدد الأول، 2000،

مصدر سابق، ص 152.

الإعدام بمن يتجاوز عمره (15) سنة داخل صعوداً إلى عم (70) سنة داخل بعد الاستفادة من معلوماته وإعلامنا(.) (6) تقوم الأجهزة المختصة بالتحقيق مع من يسلم نفسه إلى الأجهزة الحكومية أو الحزبية لمدة أقصاها ثلاثة أيام وإذا تطلب الأمر لحد عشرة أيام لا بد من إعلامنا عن مثل هذه الحالات وإذا استوجب التحقيق أكثر من هذه المدة عليهم أخذ موافقتنا هاتفياً أو برقياً وعن طريق الرفيق طاهر العاني (.)

(7) يعتبر كل ما يحصل عليه مستشارو أفواج الدفاع الوطني أو مقاتلوهم يؤول إليهم مجاناً ما عدا الأسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة أما الأسلحة الخفيفة فتبقى لديهم ويتم إعلامنا بأعداد هذه الأسلحة فقط وعلى قيادة الجحافل أن تنشط لتبليغ جميع المستشارين وأمرء السرايا والمفارز وإعلامنا بالتفصيل عن نشاطاتهم ضمن أفواج الدفاع الوطني (.) مكرر رئاسة المجلس التشريعي (.) رئاسة المجلس التنفيذي (.) جهاز المخابرات (.) رئاسة أركان الجيش (.) محافظو (رؤساء اللجان الأمنية) نينوى، التأميم، ديالى، صلاح الدين، السليمانية، أربيل، دهوك (.) أمناء سر فروع المحافظات أعلاه (.) مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (.) مديرية الأمن العامة (.) مديرية أمن منطقة الحكم الذاتي (.) منظومة استخبارات المنطقة الشمالية (.) منظومة استخبارات المنطقة الشرقية (.) مدراء أمن محافظات - نينوى، التأميم، ديالى صلاح الدين، السليمانية، أربيل، دهوك (.) يرجى الاطلاع والتنفيذ كل ضمن اختصاصه (.) انبؤونا.

(التوقيع)

الرفيق

علي حسن المجيد

عضو القيادة القطرية - أمين سر مكتب تنظيم الشمال

بدأ الموت يزحف على كردستان بلا موعد ويخطف البشر، يخطف الأم والأب والابن والبنات، الأخ والأخت، والعم والخال، والزوج والزوجة، الرضيع والعجوز، السالم والمريض، موت بلا انقطاع، كان موتاً عاتياً لا يرحم ... بدأت بحملات إعدام دون محاكم وبأمر من علي حسن المجيد المخول من صدام حسين، رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة وأمين سر قيادتي حزب البعث العربي الاشتراكي القومية والقطرية...

فعلى إحدى الرسائل الواردة من عميد الأمن لمنطقة الحكم الذاتي التي يقترح فيها إعدام خمسة أشخاص، وهم: هوشيار كورون أحمد، بهاء الدين معروف محي الدين، أسو بكر محمود، جبار محمد قادر وجزا محمد صالح، بسبب تهمة موجهة لهم باغتيالهم ملازم أمن وجرح آخر، علق

علي حسن المجيد على تلك الرسالة بما يلي: "موافق وتنفيذ العملية من قبل الأمن ويشترك الجريح في التنفيذ، وتهديم دورهم وتصادر أموال ذويهم من الدرجة الأولى جميعهم ويحجزون ... ويتم تصفيتهم تبعاً وبارك الله جهودكم"، وقع ذلك بتاريخ 26 نيسان/إبريل 1987، ونفذت الأحكام بهم وبعوائلهم. وبلغ عدد الذين شملهم قرار الإعدام من أفراد عوائل الأشخاص الخمسة الذين أعدموا 24 شخصاً بين رجل وامرأة، عدا الذين حجزوا وأبعدوا ثم تمت تصفيتهم لاحقاً، (نسخ من تلك الرسائل الرسمية المتبادلة متوفرة عند الباحث ك. حبيب).

وفي قرار صادر عن علي حسن المجيد تم إعدام تسعة أشخاص أُلقي القبض عليهم في المناطق المحذورة أمنياً ونظمت لهم شهادة وفاة بتاريخ 1988/1/15 من قبل مستشفى السليمانية العسكري. وكان قد تم إلقاء القبض عليهم في تشرين الأول/أكتوبر من عام 1987. ولدينا المئات من شهادات الوفاة الصادرة من المستشفى العسكري في السليمانية حول قرارات إعدام مواطنين أكراد نتيجة ولوجهم المناطق المحذورة أمنياً لقطع النين من شجرة في هذه القرية أو تلك دون معرفتهم بقرار الحظر أو عودتهم إلى قريتهم دون معرفتهم بتهديمها من قبل الطيران العراقي، بسبب وجودهم في جبهات القتال مع الجيش العراقي.

وبعد التهيئة الواسعة للبدء الفعلي بتدبير جريمة النظام في الإبادة الجماعية في آذار من عام 1988، خاصة وأنه كان يريد استثمار استمرار الحرب ضد إيران وسكوت العالم على تلك الحرب، لإنزال أقصى الضربات بحركة الشعب الكردي الوطنية وبالشعب ذاته، أرسل صدام حسين د. مكرم الطالباني باعتباره وسيطاً للاتصال بقيادة الحزب الشيوعي العراقي في كردستان واقتراح إجراء حوار لحل المسألة الكردية وإنهاء الصراع مع السلطة مع جميع قوى الجبهة الكردستانية. وكان الهدف منها تأمين غطاء سياسي يبعد رؤية حملته القادمة أو يضعف الضجة بشأنها. وكان الموقف واضحاً ورفضت الدعوة من قبل قوى الجبهة الكردستانية، بسبب معرفتهم بأهداف الدعوة، ولكن الخيط لم ينقطع وما كان صدام يريد قطعه إذ كانت مهمة بالنسبة له لمواصلة الجحيم الذي كان يسعى إلى تنفيذه في كردستان، إضافة إلى مشكلات القتال في جبهة الفاو واحتلال إيران لها.

ولكن، ماذا حصل فعلاً في كردستان العراق، وكيف ارتكبت الجرائم البشعة ضد الإنسانية تحت اسم "الأنفال"30؟

30 الأنفال جمع النافلة، ولها معان عدة، ومنها الغنيمة، ومنها ما تفعله مما لا يفرض ولم يجب عليك فعله، وهي العطية أيضاً، أو ما طلب من الإنسان زيادة على الواجبات والفرائض، ومنها يأتي معنى صلى النوافل، وترد الأنفال في القرآن، وهي السورة الثامنة، مدنية، وتأتي بمعنى الغنيمة، وجاءت في أعقاب معركة بدر، حيث تساءل من لم يقاتل وبقي في المدينة عن حصته من الغنائم التي وزعت على المقاتلين في معركة بدر، فجاء في الآية الأولى من سورة الأنفال في القرآن ما يلي: يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله ورسوله فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله

ب. تنفيذ حملات ومذابح الأنفال

استخدم النظام العراقي في حملته العسكرية الجديدة في عامي 1987/1988 كل تلك الأساليب والأدوات التي أشرنا إليها سابقاً، سواء بالتتابع أو كلها دفعة واحدة وفي ظروف متباينة ومواقع مختلفة، ولكن أكثرها شراسة وأكثرها عدوانية وعنصرية ورغبة في تحقيق الإبادة الجماعية لسكان كردستان كانت مذابح الأنفال الجهنمية، التي اشتملت على كل تلك الأساليب والأدوات في آن واحد. فعمد إلى:

1. استخدام الأسلحة الكيماوية في حلبجه وفي مواقع أخرى من كردستان³¹. فوفق المعلومات المتوفرة كان العراق يمتلك استيراداً وإنتاجاً، وبمساعدة ودعم كثير من دول العالم الشرقية والغربية، ولكن الغربية على نحو خاص، على أنواع من الأسلحة الكيماوية، ومنها: 32 * غاز الخردل وأنتج منه 350 طن، غاز الأعصاب تابون 812 طن، واستورد 250 طناً من مادة VX القاتلة؛ * إنتاجه للأسلحة الجرثومية التي تتسبب بأمراض كثيرة والموت المحقق ومنها بتولنوم، وانثراكس وأفلاتوكسين وغاز كنكرين وديسين، وعفن الحنطة الذي يتسبب في تلف مخزون الحنطة.

2. ووفق المعلومات المتوفرة فإن هذه الأسلحة استخدمت ضد 280 قرية كردية وتسبب في استشهاد 25000 مواطنة ومواطناً كردياً بأعمار مختلفة، إضافة إلى مثل هذا العدد من المصابين بها. وتبقى حلبجه، هذه المدينة الكردية الرائعة، تبقى رمزاً شاخصاً لجريمة النظام في استخدام السلاح الكيماوي ضد شعبها واستشهاد ما يقرب من 5000 إنسان كردي وعدد مماثل من المصابين بالأسلحة الكيماوية. ولكن لم تكن هذه هي النتائج المباشرة وحدها بسبب استخدام الأسلحة الكيماوية في العراق، بل أدى استخدامها إلى تلويث الأرض

إن كنتم مؤمنين، راجع: الجزء التاسع، سورة الأنفال، دار الجيل، بيروت، ص 177، وهو استخدام مشوه من جانب صدام حسين لهذه الكلمة، وفي الممارسة العملية وافق على توزيع الغنائم المنهوبة والمسلوبة من عوائل الشعب الكردي وضحاياه على من ينتزعها منهم، في ما عدا الأسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة، كما جاء في رسالة علي حسين المجيد المؤرخة في شهر حيران من عام 1987 التي وردت سابقاً والمستندة إلى قرارات صدام حسين ومجلس قيادة الثورة.

31 استخدم النظام العراقي الأسلحة الكيماوية في حربه ضد إيران وأدت إلى 60000 إصابة، مات منهم 16000 إنسان إيراني بغاز الخردل و5500 إنسان إيراني بغاز الأعصاب تابون، راجع الأنفال رقم 2000/1 ص 194.

32 نفس المصدر السابق، ص 194.

الكردستانية وبمساحات واسعة والمياه والمزروعات ونفق عدد كبير من الحيوانات بسبب تعدد مواقع استخدامها وتنوع الأسلحة الكيميائية المستخدمة.

3. تدمير كامل لأكثر من 4500 قرية كردية بعدد متباين من النفوس في كل منها، وتدمير المزروعات والحيوانات فيها. واستخدمت قوات النظام لإنجاز هذه المهمة القصف الجوي بأسلحة النابالم المحرم دولياً والأسلحة الانشطارية والمدافع الثقيلة. ولم تقصف هذه القرى بعد تخليتها من السكان باستمرار، بل خربت على رؤوس سكانها في غالب الأحيان. وكنت أحد شهود الجرائم البشعة بعمليات القصف والتدمير الواسعين للقرى الكردية في المناطق الريفية في مختلف مناطق كردستان العراق وعلى امتداد الفترة الواقعة بين 1982-1988، ولكن بشكل خاص في عامي 1987 و1988. وكان بعض تلك القرى قد مسحت بالأرض وأخرى ما تزال أطلالها شاخصة توجه أصابع الاتهام لنظام لا ضمير له ولا وازع يردعه عن غيّه.

3. التمشيط الواسع للقرى والأرياف الكردية واعتقال سكانها وتجميعهم في مراكز معينة، ثم نقلهم بشاحنات إلى مناطق مجهولة وقيام عصابات الإعدام بقتل عشرات الألوف منهم ودفنهم جماعياً أو دفنهم وهم أحياء في حفر واسعة والدوس على قبورهم الجماعية بالبلدوزرات لتسوية الأرض. ولم ينج من هذه المجازر في الغالب الأعم لا الأطفال ولا النساء ولا الشيوخ والمرضى. ولكن الموت كان بشكل خاص من نصيب الشباب منهم. وكان الفاعلون يسلبون ضحاياهم.

4. الإعدامات الأخرى في المدن والقرى التي أشرنا إليها سابقاً بسبب ولوج مناطق محذورة أمنياً أو بسبب اتهام بالتعاون مع قوى البيشمركة أو الشك بإخلاصهم. ولم يكن الموت نصيب هؤلاء وحدهم، بل نصيب أقرباء هؤلاء الضحايا من الدرجة الأولى، إضافة إلى تهديم بيوتهم ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

5. الاغتصاب المتواصل للنساء والشباب لا في إطار حملة الأنفال الدموية وحدها، بل وعلى امتداد الحملات العسكرية الظالمة وفي المدن الكردية، ودفع المزيد من النساء إلى بيع أجسادهن تحت ظروف شديدة القساوة. إلا أن حملة الأنفال عرفت المزيد من هذه الحالات، وخاصة اغتصاب الشابات وقتلهن فيما بعد.

فماذا كانت حصيلة ذلك؟

تشير الأرقام، التي قدمت إلى المسؤولين العراقيين من جانب الأحزاب الكردية، وما هو متوفر عند الأمم المتحدة، إلى أن عدد الضحايا بلغ 182000 إنسان كردي³³. في حين يعترف

³³ يقدر بعض الكتاب إلى أن عدد ضحايا قتلى عمليات الأنفال تراوح بين 150000-200000 إنسان.

راجع في هذا الصدد:

قائد هذه الحملة الدموية المناهضة للبشرية، علي حسن المجيد، بقتل مائة ألف إنسان كردي "لا غير"! وحوالي 5،1 مليون إنسان كردي خضع لعمليات التهجير القسري والسكن في معسكرات اللجوء الخاضعة لنظام صدام حسين. كما أن عدد الذين استطاعوا الهرب إلى إيران بلغ في صيف عام 1988 أكثر من 100000 إنسان كردي، وعشرات ألوف أخرى عبرت الحدود إلى تركيا. وصدر قرار عن منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" اعتبر عمليات الأنفال بمثابة جريمة ضد الجنس البشري³⁴.

لقد ارتكبت أبشع الجرائم بحق الشعب الكردي في كردستان العراق خلال هذه الفترة العصبية بدم بارد تماماً من جانب قادة النظام الصدامي، وهي تعيد إلى الذاكرة المجازر البشعة التي نظمها الدكتاتور المجرم بول بوت والخمير الحمر في كمبوديا. ولكن ما هو رد فعل العالم على هذه الجرائم البشعة بحق الإنسان والشعب الكردي بأسره؟ ساد الصمت على هذه المذابح، فالعالم يرى ويسمع ويسكت على هذه الجرائم البشعة، عمي، بكم، صم، فهم لا يفقهون. كان العالم مشغولاً بالتفرج على الحرب العراقي-الإيرانية، وكان يهمله عدم انتصار إيران في هذه الحرب، لتفادي صعود نجمها وسيرها في طريق تصدير ثورتها، حيث كان المتطرفون من قادة الحكم والثورة في إيران يطرحونه بصراحة وبدون غموض. وكان العالم لا يريد النصر للعراق أيضاً خشية إصابة صدام حسين بجراحات إضافية من جنون العظمة. ولكن المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي كان مستعدان على السكوت لاستمرار علاقتهما الاقتصادية والعسكرية بالنظام العراقي والحصول على عقود إعادة البناء في العراق بعد الحرب وتأمين المزيد من العقود والأرباح من قطاع النفط الخام. وكان العالم العربي مشغولاً في زيادة دعمه لصدام حسين من أجل نجاح تصديه لإيران ومنع احتمال انتصار الثورة الإيرانية في حربها ضد صدام حسين وما يمكن أن يعقب ذلك من مشكلات لحكام المنطقة، وبالتالي لم تكن تهم هؤلاء الحكومة مجزة ينظمها النظام العراقي ضد الشعب الكردي. ولم تتحدث الأمم المتحدة بكلمة واحدة حول هذه المجزرة البشعة، إذ كان سكوتها من سكوت الدول العظمى. وهكذا شجعت هذه السياسية النظام العراقي لارتكاب جريمته البشعة اللاحقة بغزو واحتلال الكويت وما نجم عن ذلك من مشكلات جديدة وكوارث لشعب العراقي كله ومنها ما حصل في كردستان في عام 1991.

تحمل الشعب الكردي الكثير من المصاعب والمصائب والمجازر، وكانت كلها قاسية ومريرة وبشعة، ولكنها تصبح كلها هامشية بالمقارنة مع مجازر البعث الدموية، وخاصة في عامي

1987/1988، في مذابح الأنفال الوحشية. ولكن النظام الدموي في العراق لم يكتف بذلك، بل سار على هذا النهج في أعقاب انهيار قواته العسكرية في الحرب ضد التحالف الدولي بعد غزوه العدواني ضد الكويت، حيث ارتكب المزيد من المجازر وشرذ مئات ألوف الناس الأبرياء من بنات وأبناء الشعب الكردي إلى إيران وتركيا في عام 1991 حتى تجاوز عددهم المليون نسمة.

أثناء غزو النظام العراقي للكويت وفترة التفاوض للانسحاب منها وثم بدء العمليات العسكرية ضد النظام كان الشعب العراقي عموماً، والشعب الكردي إلى وجه الخصوص، يتربص الأحداث دون التدخل المباشر فيها. لقد كان القلق يسيطر على الناس بعد هذه المغامرة المجنونة. ولكن الولايات المتحدة التي عملت المستحيل لتأمين وقوع الحرب ضد العراق لإخراج قوات صدام حسين من الكويت لأسباب كثيرة لسنا الآن بصدددها، وجهت نداءات مستمرة إلى الشعب العراقي تطالبه بالانتفاض على الحكومة العراقية وإسقاطها وأنها ستجد المساندة والتأييد من جانب الولايات المتحدة. وجاءت هذه النداءات بخطاب ألقاه جورج بوش من محطات الإذاعة وقوات التلفزيون الأمريكية موجهة إلى الشعب العراقي³⁵، إضافة إلى نشاط القوى السياسية العراقية التي كانت تعمل من أجل الإطاحة بنظام بغداد. وتحركت المشاعر والرغبة عند العراقيين لخلص الفعلي من صدام ونظامه فكانت الانتفاضة الشعبية الواسعة التي اقترنت بالانهيار الواسع للقوات العراقية في حرب الخليج الثانية. واستطاعت القوى الكردية الدخول إلى كركوك وأخذ زمام الأمور بيديها. ولكن الولايات المتحدة لم توف المجتمع العراقي بوعدها بل وقفت تتفرج على الكيفية التي كان النظام يقتل فيها المنتفضون في مدن الوسط والجنوب وكركوك وبقية المدن الكردية وكيف حصل الانهيار في الانتفاضة والهروب الرهيب إلى إيران وتركيا والسعودية. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقف متفرجة فحسب، بل ساعدت النظام العراقي من خلال السماح له بتحريك طيرانه السمتي لضرب المنتفضين، في حين كان محرماً عليه استخدام الطيران في ضوء الاتفاقية التي وقعت بين الطرف العراقي والطرف الدولي في صفوان على الحدود العراقية-الكويتية معلنين انكسار العراق في الحرب الخليجية الثانية وانسحابه الكامل من الكويت. وبغض النظر عن العوامل التي كانت وراء الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية إزاء المنتفضين العراقيين، سواء كانوا من العرب أم الكرد أم الأقليات القومية والدينية الأخرى، فإن الولايات المتحدة، وبعد أن حققت الأهداف التي كانت تسعى إليها، ومنها إخراج قوات النظام من الكويت، تدمير البنية التحتية للاقتصاد والمجتمع في العراق، تدمير المؤسسات الاقتصادية العراقية، موافقة العراق على تدمير أسلحة الإبادة والتدمير الشاملين ومشاريعه في هذا الصدد، وبعد أن أصبحت منطقة

35 نفس المصدر السابق، ص 134.

الخليج خصوصاً والشرق الأوسط عموماً تحت تصرفها وإرادتها، لم تجد مبرراً لإزالة نظام أصبح مكسور الجناح وغير قادر على مواجهتها أو تهديد إسرائيل بأي حال من الأحوال، كما كانت لا تملك بديلاً عن صدام مناسباً لها ولأهدافها في المنطقة. فلا بأس من أن يواجه الضربة التي يريد لها لقوى الشعب، خاصة وأن شفارتس كوبف كان يرى في العراقيين خطراً مستمراً على المصالح الأمريكية في المنطقة وعلى إسرائيل في آن واحد. كانت طوابير الهاربين من انتقام النظام العراقي طويلة وغير منقطعة، وكان التعب والإرهاق والجوع والعطش يلاحق الأطفال والنساء والرجال وخاصة المرضى والشيوخ منهم. كانت لوحة مأساوية تعيد إلى الذاكرة طوابير أسرى الحروب الفاشية والعنصرية في العالم. وفي الخامس من نيسان عام 1991 صدر قرار مجلس الأم الدولي رقم 688 وتضمن ما يلي:

- 1 - يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة.
- 2 - يطالب بأن يقوم العراق على الفور، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل، في السياق نفسه، في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين.
- 3 - يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية، على الفور، إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لفعاليتها.
- 4 - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وأن يقدم على الفور، وإذا ما اقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية.
- 5 - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين.
- 6 - يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية هذه.
- 7 - يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات.
- 8 - يقرر إبقاء هذه المسألة مفتوحة³⁶.

³⁶ شعبان، عبد الحسين د، بانوراما حرب الخليج، وثيقة وخبر، دراسة نصوص قرارات مجلس الأمن الدولي 1990-

والجدير بالإشارة إلى أن هذا القرار ملزم للعراق، ولكن لا تترتب عليه إجراءات عقابية في حالة عدم تنفيذ بنوده، في حين تترتب على العراق إجراءات عقابية في حالة عدم تنفيذها وفقاً للمادتين 39 و40 من ميثاق الأمم المتحدة، وهي بالتالي تخضع للمادتين 41 و42 من الميثاق الخاصة بالإجراءات العقابية التي تصدر عن مجلس الأمن الدولي³⁷. وأبقى القرار الباب مفتوحاً أمام المجلس لاتخاذ ما يلزم بشأن العراق في حالة عدم التنفيذ، ولكن الباب ما يزال مفتوحاً دون تنفيذ بنود هذا القانون، وبشكل خاص احترام حقوق الإنسان.

لم يكتف النظام العراقي بكل ذلك، بل يمارس اليوم سياسة التطهير العنصري في كركوك ضد الأكراد والتركمان، ويسعى إلى تغيير ديموغرافية هذه المدينة وجعلها مدينة لا يقطنها سوى العرب، وهي جريمة جديدة لم يتحرك المجتمع الدولي حتى الآن لوضع حد لها، رغم ما تنشر من حقائق في هذا الصدد. وإذا تسنى للنظام من جديد العودة إلى كردستان فسيمارس نفس السياسة التي مارسها حتى الأمس القريب أو التي يمارسها اليوم في كركوك وخانقين.

من هنا تنبثق المسؤولية الكبيرة التي تتحملها الأحزاب السياسية الوطنية الحاكمة وغير الحاكمة في كردستان من جهة، والأهمية الفائقة في توطيد الحكم الفيدرالي في كردستان العراق من خلال معالجة المشكلات القائمة بالطرق التفاوضية الديمقراطية وبعيداً عن استخدام العنف، وممارسة الحياة الديمقراطية وإشاعة ممارسة حقوق الإنسان واعتماد المؤسسات الدستورية المنتخبة بحرية ونزاهة، ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، مع أخذ الحيطة والحذر من مناورات ومؤامرات وخبث النظام وفاشيته اللعينة من جهة ثالثة، فهؤلاء الفاشيون في بغداد لا يرحمون حتى أبناءهم.

في عام 1992 أجرت منطقة الحكم الذاتي الانتخابات العامة لانتخاب البرلمان وحكومة كردية. وقد تم توزيع المقاعد بالمناصفة بين الحزبين، كما تركت خمسة مقاعد للأقليات القومية في كردستان العراق. وأعلن فيما بعد وم قبل البرلمان الحكومة الفيدرالية الكردية في إطار الجمهورية الاتحادية العراقية. وما أن بدا العمل حتى اختلف الحزبان وانقسم الحكم إلى حكومتين في السليمانية وأربيل، ثم بدأت الصراعات والنزاعات المسلحة بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في كردستان العراق. ولم تبق النزاعات المسلحة بعيدة عن تدخل ومساندة من الحكومات في كل من العراق وإيران وتركيا، بل كانت هذه الحكومات وبطريقة ما تشجع تلك النزاعات بهدف إفشال التجربة لكيلا ينتقل تأثيرها وإشعاعها إلى بقية أنحاء كردستان.

إن تجربة السنوات المنصرمة، سنوات الاقتتال بين الأخوة، قدمت الدليل على عجز السلاح عن معالجة الخلافات الفكرية والسياسية، بل يساهم في تعقيدها أكثر فأكثر، وأن الحل الوحيد لهذه المشكلات يكمن في علاقات الاحترام والاعتراف المتبادل بالآخر والكف عن استخدام السلاح.

37 نفس المصدر السابق، ص 19.

وتجربة السنتين الأخيرتين تشيران إلى حصافة الموقف والأمل بتطويره لصالح الشعب الكردي في كردستان العراق. إنه الطريق الوحيد الصالح لمواجهة تحديات الزمن الجديد. وتقع على عاتق القوى السياسية العراقية والمجتمع العراقي والمواطن العراقي عدم التردد، بعد كل الذي حصل لهذا الشعب، إزاء الاعتراف الكامل بحقه في تقرير مصيره بما فيه حقه في الانفصال وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض وطنه كردستان الجنوبي. وإذا اختار الشعب الكردي اليوم الاتحاد الفيدرالي فهو يدرك واقع السياسات الدولية والإقليمية والوضع الداخلي، كما يدرك أهمية تحقيق النضال المشترك بين العرب والکرد وبقية الأقليات القومية والدينية العراقية على صعيد كردستان والعراق عموماً ضد الاستبداد الدموي الصدامي ومن أجل عراق ديمقراطي مستقل. ويأمل الإنسان في أن يرى كردستان العراق إقليماً مزدهراً ومتقدماً ونموذجاً يحتذى به على مستوى العراق، وهو ما يزال بعيداً عن هذه الحالة المنشودة.

ج. ما بعد مذابح الأنفال

لم تكن مذابح الأنفال الكارثة الأخيرة التي أنزلها نظام الاستبداد في بغداد بالشعب الكردي. فقد استمر النظام يمارس سياسة التهجير القسري للسكان من مناطقهم ويزج بأعداد كبيرة في السجون والمعتقلات ويقتل آخرين، حتى بعد غزوه واحتلاله للكويت، إذ واصل سياساته عمق وشدت من سياساته القمعية والعنصرية وعنجهيته، حتى شن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد النظام وأمكن طرد القوات العراقية من الكويت شر طردة. وبدلاً من أن يدرك النظام ما حل بالشعب والجيش العراقي من نكبات ومحن في تلك الحرب وفي الحرب ضد إيران، راح ينتقم من الشعب بسبب إعلان غضبه وانتفاضته الجريئة والعفوية ضد النظام وسياساته. وعمد النظام كعادته إلى مطاردة المناضلين في وسط وجنوب العراق وفي كردستانه ودفع بعشرات ومئات ألوف الناس إلى الهروب من جحيم النظام واللجوء إلى تركيا وإيران على نحو خاص. كما ضرب الانتفاضة في الوسط والجنوب وأغرقها بالدم والدموع ودفع بعشرات ألوف المناضلين صوب حدود المملكة العربية السعودية هرباً من الماكنة العسكرية للنظام.

وصدر قرار الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظر الطيران على المنطقة الشمالية من العراق، واضطر النظام تحت ضغوط وواقع جديد في كردستان العراق إلى سحب قواته من بعض أجزاء كردستان، حيث تسنى للقوات المسلحة (البيشمركة-الأنصار) الكردية السيطرة على تلك المناطق التي انسحبت منها أجهزة النظام العسكرية والأمنية والإدارية. وأمكن لأول مرة أن يتمتع الأكراد بشكل فعلي وفي تلك الأقسام من كردستان، التي أصبحت بيد الأحزاب الوطنية الكردية، بالحرية ويتذوقوا طعم الديمقراطية. وبدأت عمليات إعادة تنظيم كردستان والحكم الذاتي، ثم إعلان الحكم الاتحادي بإرادة الشعب الكردي. وكان الأمل كبيراً في أن تصبح كردستان موقعاً للحرية والديمقراطية والنضال من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب الكردي بالرغم من الحصار الذي فرضه النظام على الشعب الكردي.

وبدلاً من تحقيق هذا الحلم، الذي ناضلت في سبيله جماهير الشعب الكردي وأحزابها الديمقراطية طيلة عقود، بدأ الصراع بين الحزبين الرئيسيين في كردستان العراق، بين الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد والاتحاد الوطني الكردستاني. وكان القتال أليماً والضحايا بالغة والخسائر فادحة والتدخل الإيراني والتركي والعراقي مستمراً في شؤون الأكراد عملياً. وأصبحت مؤسسات الحكم الفيدرالي غير ذات بال عملياً بسبب تلك الصراعات. وكانت الضحية الأولى في تلك المعارك بين الأخوة الأكراد هو الشعب الكردي أولاً، والحقيقة ثانياً. وتسببت هذه الحرب لا في قتل عدد كبير من السكان وتدمير منشآت ومؤسسات كردستانية فحسب، بل وبهجرة واسعة

لعدد كبير من مثقفي ومتعلمي وفنني كردستان صوب أوروبا وأمريكا أو غيرها من البلدان. وكان الغضب كبيراً لدى الجماهير وأصدقاء الشعب الكردي في الداخل والخارج. وكان النقد قاسياً ولكنه كان في الوقت نفسه عادلاً وصادقاً.

ومنذ ما يقرب من سنتين تعيش كردستان العراق بهدوء نسبي حذر، إذ لم تنته التهديدات الخارجية والداخلية، كما يمكن في أي لحظة ولأي سبب كان أن تتفجر الأوضاع بين الحكومتين القائمتين في السليمانية وأربيل من كردستان، وهو ما لا يتمناه أي إنسان عرف الشعب الكردي وعرف كردستان جداً وناضل مع هذا الشعب في سبيل حقوقه العادلة ويعرف تماماً حجم الضحايا التي قدمها هذا الشعب على طريق الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والفيدالية وحق تقرير المصير لكردستان العراق. ولهذا تتصاعد الدعوات إلى ضمان استمرار التطبيع الجاري حالياً بين الحزبين والحكومتين باتجاه إنهاء الوضع الشاذ الراهن تدريجاً، وفي سبيل إرساء أسس الحرية والديمقراطية وإقامة المؤسسات الدستورية من خلال انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة، وبعيداً عن التزوير وتجنباً لاحتمال الطعن بها، إضافة إلى إقامة مؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن تدخل الحكم وتأثيره وربطها به، كما يفعل البعثيون في المناطق الأخرى من العراق، أو كما فعلت النظم الشمولية في العالم وما تزال تفعله حتى الآن بما فيها النظم العربية، رغم كل المصاعب التي تعترض هذا الطريق والمصاعب المالية التي تواجه الحكم الفيدرالي، لا بسبب نشاط الأعداء الخارجيين فحسب، بل وبسبب نشاط المتضررين من استمرار الهدوء والسلام والبناء في كردستان العراق، ومنهم النظام العراقي.

إن الأمل كبير في أن تصبح كردستان موقعاً متقدماً للحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق كله، وموقعاً مساعداً على استمرار النضال ضد النظام العراقي المستبد. أنها الضمانة التي يمكن أن تمنع النظام العراقي الراهن أن يجد فرصة لتكرار مذابح الأنفال. ما زلنا جميعاً لم نفعل ما يكفي للكشف عن الأساليب والممارسات التي مارسها النظام في عمليات ومذابح الأنفال، والدور الذي يتحمله صدام حسين شخصاً في تلك المجازر، وكذلك العديد من قادة الجيش وأجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية وأجهزة الحزب، ومنهم علي حسن المجيد، الذي كلف بأمر من صدام حسين وحمل تعليمات خاصة لتنفيذ تلك المؤامرة. إذ من المعروف عن صدام حسين انه لا يترك مثل هذه العمليات دون أن يضع تفاصيلها على ورق ويسلمها للشخص المسؤول عن تنفيذ تلك الجرائم البشعة، فهو يتلذذ بسادية بشعة عند وضعه لتلك التفاصيل على الورق حتى قبل وقوعها ويتلذذ أكثر عندما يسمع بحصولها وفق ما رسمه لهم³⁸.

38 عندما كنت معتقلاً في مديرية الأمن العامة ببغداد في تموز/يوليو من عام 1978 حضر د، فاضل البراك، المدير العام لهذه المؤسسة إلى زيارتي الانفرادية في الطابق الثالث من إحدى البيانات، حيث كان وكيل وزير الداخلية، الألوسي معتقلاً

الاستنتاجات

إن تجارب النضال التحرري والديمقراطي للشعب العراقي عموماً والشعب الكردي على نحو خاص تؤكد لنا جميعاً، وبما لا يقبل الخطأ، ما يلي:

• إن السبيل الواقعي والعملي للخلاص من حكم الاستبداد والفاشية في العراق يمر عبر عدد من المستلزمات الأساسية:

1. التعاون والتنسيق والتحالف السياسي بين الأحزاب والقوى السياسية العراقية، العربية منها والكردية وبقية أحزاب الأقليات القومية العراقية، بمختلف تياراته التي تعترف بالحرية والديمقراطية للشعب وحقه الكامل في التمتع بحقوق الإنسان المنصوص عليها في اللائحة الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الحياة الدستورية الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة وفصل الدين عن الدولة، والاعتراف الكامل بحق الشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره والاعتراف بالحكم الفيدرالي القائم ضمن الجمهورية العراقية؛

2. لقد ارتكبت أحزاب الحركة السياسية العراقية المعارضة أخطاءً غير قليلة في نضالها خلال العقود المنصرمة، وكذا أحزاب الحركة التحررية الكردية، وكانت لهذه الأخطاء عواقب سلبية غير قليلة في مختلف الاتجاهات وعلى مختلف الأصعدة، ولكنها لم تكن المسؤولة عما وصل إليه الوضع في العراق، بل طبيعة نظم الحكم ورفضها الاعتراف بحرية الشعب وحقه في الديمقراطية وحقوق الشعب الكردي الطبيعية، هي التي قادت إلى هذا الوضع. ومع ذلك يفترض إبعاد شبح الصراعات والمهاترات والنزاعات المسلحة بين القوى السياسية العراقية، وتحويل الخلافات إلى نقاط حوار حضارية والسعي لحلها ديمقراطياً؛

3. توحيد جهود نضال القوى السياسية العراقية في الداخل والخارج للتخلص من والاتفاق على سبل ووسائل الكفاح التي يفترض ممارستها في هذا النضال؛

أيضاً في إحدى تلك الزنزانات القليلة في هذا الطابق، بجوار معتقل في نفس الطابق احتجز فيه عدد كبير من السياسيين، واصطحبني إلى غرفته، حيث جرى نقاش طويل بيني وبينه حول الوضع في العراق وسياسة الحكم والإجراءات التي يتخذها النظام ضد القوى السياسية المختلفة، والحزب الشيوعي على نحو خاص، وبعد تلك الأحاديث قال لنخرج إلى ساحة المديرية، وفي الطريق تحدث لي بالحرف الواحد: دكتور أقسم لك بأننا لم نطلب اعتقالك، وأن قرار الاعتقال جاء من صدام حسين مباشرة، وتصلنا منه يوماً بيوم تعليمات مكتوبة بكيفية التعامل وإياك، وبالتالي فما حصل لك حتى الآن ليس من منا بل بطلب من صدام حسين، وسوف يطلق سراحك بقرار منه أيضاً، إذ لم تنفع التدخلات التي حصلت حتى الآن لإطلاق سراحك، وكانت أجهزة الأمن قد رتبت عملية تعذيب شرسة في حينها ضد تبدو وكأن سجناء عاديين هم الذين مارسوا التعذيب، ولا دخل لأجهزة الأمن في ذلك.

4. توحيد الجهود على الصعيدين العربي والدولي من أجل كسب تأييد الشعوب والحكومات العربية وحكومات الدول الإسلامية وبقية دول العالم في سبيل الاعتراف بحق الشعب العراقي في الحرية والديمقراطية ومساندته لخلاص من الاستبداد الجاثم على صدره منذ عقود؛

5. العمل المشترك مع المنظمات الدولية والعربية لضمان الحصول على تأييدها في هذا النضال، إضافة إلى العمل من أجل رفع الحصار عن كاهل الشعب وتأمين العزلة السياسية الضرورية للنظام دولياً وعربياً.

6. ولم يعد مناسباً، وبعد كل التجارب القاسية التي مر بها الشعب العراقي، القبول بقوى سياسية تريد إسقاط النظام القائم، ولكنها تريد في المقابل عدم الاعتراف بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وفصل الدين عن الدولة في بلد تعيش فيه جماعات قومية ودينية وطائفية وأراء ومعتقدات عديدة، إذ لا بد أن تكون الدولة حيادية تماماً إزاء الأديان وتحترمها جميعاً وتسمح لها بلا قيود أو شروط مخلة بأداء طقوسها وشعائرها الدينية بكل حرية.

وعلى صعيد موضوع بحثنا حول الأنفال فعلى عاتقنا جميعاً تقع المهمات التالية:

1. دعوة الأمم المتحدة لاعتماد إقامة ندوة دولية خلال العقد الجاري تبحث في أسباب وعواقب مجازر عمليات الأنفال التي مارسها النظام باعتبارها أعمالاً عنصرية استهدفت التطهير والإبادة الجماعية للشعب الكردي في كردستان العراق والعراق عموماً، واستخلاص الدروس والسياسات والإجراءات الممكن اتخاذها لمعاقبة النظام ومن أجل منع تكررها في كردستان العراق أو في أي مكان في العالم، وهي بمثابة تحذير لكل الحكومات والقوى والسياسات العنصرية في المنطقة، وخاصة في تلك الدول التي تعيش فيها أجزاء من الأمة الكردية؛

2. البدء بعقد ندوات أو مؤتمرات سنوية تعقد في كردستان العراق من أجل مواصلة فضح هذه السياسات والكشف عن السبل والأساليب والأدوات التي أستخدمها النظام في قتل هذا العدد الهائل من السكان الأكراد في كردستان العراق وعن بقية جرائم النظام بحق الشعب الكردي؛

3. دعوة القوى والأحزاب السياسية العراقية، سواء العربية منها أو الكردية أو غيرها، من أجل التعاون لعقد ندوات خارج حدود العراق، سواء كان ذلك في البلدان العربية أم الدول ذات الأغلبية المسلمة، أم في الدول الأوروبية أم في بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وغيرها من الدول حول موضوع الأنفال والواقع العراقي الراهن. ويمكن أن يعتمد يوم محدد في السنة ليكون يوم تخليد لذكرى شهداء الأنفال في كردستان العراق وعلى صعيد العراق كله؛

4. العمل على إصدار نشرة مشتركة أو التزام كل الأحزاب والقوى الكردية لمجلة الأنفال لتكون الأداة الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية الفعالة في الكشف عن الجرائم التي ارتكبت وفضح خلفياتها

وعواقبها للمجتمع الدولي، إذ يمكن أن تنشر بلغات عدة إلى جانب الكردية والعربية، وتوزيعها على نطاق واسع في الدول العربية أيضاً؛

5. تأمين إقامة معارض فنية تشكيلية حول الواقع العراقي والأنفال، ومنها حول حلبجه، ونضال الشعب الكردي وإصدار البوم خاص بتلك اللوحات ونشرها على نطاق واسع، على أن يدعى لها أوسع عدد ممكن من الفنانين العراقيين من مختلف القوميات، إذ في ذلك إدانة فعلية للعنصريين العرب في مجازرهم ضد الشعب الكردي، ومنهم الحكم القائم في العراق وعلى رأسه صدام حسين وعلي حسن المجيد ورهطهما.

6. إيلاء اهتمام بالناس المتبقين والفالتين من عمليات الأنفال لضمان استكتابهم أو إجراء المقابلات معهم للحصول على أوسع وأدق التفاصيل عن هذه العمليات العنصرية وتسجيلها صورة وصوتاً ونشرها بشكل منظم وممنهج؛

7. كما يفترض إيلاء اهتمام خاص من جانب الأحزاب الحاكمة في كردستان العراق، وفي العراق الديمقراطي القادم بالناس الذين نجوا من المذابح، وأطفال وعوائل شهداء مذابح الأنفال.

وفي أعقاب ثورة تموز عام 1958 صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1959 الذي تحدد بموجبه مساحات الراضي الزراعية التي يفترض مصادرتها من الإقطاعيين وكبار ملاكي الراضي الزراعية في جميع أنحاء العراق، ومنها إقليم كردستان، وتوزيع الراضي المصادرة والأراضي التابعة للدولة على الفلاحين لتأمين حل عادل نسبياً لمشكلة الأرض الزراعية. ورغم الجهود التي بذلت توقفت عملية الإصلاح الزراعي لأسباب كثيرة، نشير فيما يلي إلى أبرزها:

- مقاومة الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية لعملية الإصلاح المنشودة؛
- عدم جدية النظم الحاكمة في بغداد خلال السنوات المنصرمة في تنفيذ بنود قانوني الإصلاح الزراعي؛

- الجهاز الإداري، الذي لم تسع ثورة تموز إلى تغييره وكان في اساليب عمله ونشاطه وعلاقاته يعود للماضي الإقطاعي، وقف ضد تنفيذ هذا القانون عملياً وأفشل عمليات مصادرة وتوزيع الراضي على الفلاحين إلى حدود بعيدة،

- الأحداث التي شهدتها العراق، ومنها الانقلابات العسكرية المتتالية، وخاصة الحرب التي شهدتها منطقة كردستان ابتداءً من عام 1961، والسياسة التي مارستها الدولة ضد الفلاحين وتدمير القرى وحرق المزروعات وما إلى ذلك، التي أعاققت عملياً تنفيذ بنود القانون في كردستان العراق أيضاً.

وفي عام 1971، أي بعد انقلاب البعث الثاني عام 1968، صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم 117، ثم صدر قانون رقم 90 لسنة 1975، أي في أعقاب ضرب الحركة التحررية الكردية في محاولة لاستهلاك النعمة التي عصفت بالمنطقة حينذاك. وكان القانون في جوهره، وكذا القانون رقم

117 لسنة 1971، تقديمياً وأكثر جذرية من القانون رقم 30 لسنة 1959. ولكن العيب لم يكن قبل ذاك ولا بعده بالقوانين بل بطبيعة الحكم والأجهزة الإدارية التي كانت تقوم بتنفيذه. ورغم المحاولات التي جرت غفي بعض الفترات لتنفيذ مضمون القانون إلا أن واقع الوضع في كردستان منع عملياً الوصول إلى نتائج إيجابية بهذا الصدد، خاصة وأن الحكومة كانت بحاجة إلى تأييد بعض شيوخ العشائر، وخاصة تلك التي تعاونت مع الحكم وشكلت له طوابير الجحوش لمواجهة حركة التحرر الكردية في كردستان العراق. ويبدو أن الحكم الفيدرالي الجديد في كردستان يحاول إيجاد بعض الحلول لهذه القضية التي لم تنته حتى الآن. وكان الفلاحون أكبر خاسر في كل ما جرى لكردستان خلال العقود الأخيرة. إذ أنهم تعرضوا إلى ثلاث عمليات متزامنة، وهي:

- تهجير واسع النطاق من القرى التي كانوا يسكنونها وحرق أغلب تلك القرى وتجميعهم في مجتمعات سكنية قسرية؛

- مصادرة الأراضي التي كانت بحوزتهم أو المستأجرة من قبلهم؛

- قتل عدد كبير جداً من الفلاحين وأفراد عوائلهم.

وكانت نتيجة ذلك خسارة إضافية بشرية ومالية ومادية كبيرة لاقتصاد ومجتمع كردستان خصوصاً والعراق بشكل عام، إضافة إلى أنها كانت جرائم بشعة ارتكبت بحق المجتمع الكردي.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ ١٠ / ٣ / ١٤٠٠ م
شعبان ١٤٠٠ هـ

السيد المدير المحترم

تحية وهدية

أقرتيف معل

حازت الشياخات منطقة السليمانية لكتابها في ١٤٠٠ / ١٠ / ١٩٩٠
اعلموا عن مصير العلم " عبد الله محمد صالح " الذي قضى عليه
تاريخ ١٠ / ٣ / ١٤٠٠ م لغرض اجراء الامم بحقه من بطر
المذكور تم ابعث عليه كونه والى الحرم لعدم قبول عبد الله
محمد صالح في ذلك اصيل المناسخ اربعة جمر من آخرين من قبل منقورة
لستباراة المنطقة الشرقية مع سته من مطالعهم مشيت عليها هاش
الترسيم لندخل على من الجيد المحترم عضو القادح لقطره حولت
تتقيد حكم لندم بقرهم وهجر عواهم وهم دورهم لدرناهم بالنظريات
الداخلية لزمرة عمالداران وتياهم تحف المواطنين من مدينة لسانه وأياهم
الحق مقر الملبس لندل للزمره المذكور وتنفذهم عليه اعتقال برسيم عبد الله
وقد تم تنفيذ ما ورد اعلاه من قبلنا

نحو اعلمنا ان الحكم لندل بجوهد كتابا هو رخص ونفع بالذات ١٩٨٩ م
١٠ / ٣ / ١٤٠٠ م بأنه نسب قطع رباب لمرارة عواش من زور المحرس
ويصنعهم عائلة الجوز هلال عبد الله محمد صالح اعلاه وتم تنفيذ ذلك
من حين لتصل بالاطلاعي وتسيكم شأنه اجابة المناقشة من عده مع
التقدير

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي
هدانا لهذا

رئاسة الجمهورية

السكرتير

مديرية الأمن الثالثة

مديرية أمن محافظة اربيل

العدد / ش ١ / ١٠٥٩٨

التاريخ ١٩٨٨ / ٧ / ٦



سري وشخصي

((الشهاده اكرم منا جميعا))

الى / - مديرية أمن منطقة الحكم الذاتي / ق ٢

م / عائشه كل

كتايك ٢٠٢٣ في ٢١ / ٥ / ١٩٨٨

ولاحقا لرسالتنا ٦٨٩٤ في ٢٠ / ٥ / ١٩٨٨

واشارة للمداوله الفقويه فقد تم الاتصال بالمجرب محمد حمد أمين حلاق ولم

يسدي اهتماما لموضوع التسامح عن والدته .

وبالنظر لقيام المذكور بارتكاب جريمة بشعه بقتله السيده مليحه حميدى رئيسة

اتحاد النساء في كوينجق والفا* جنتها على قارعة الطريق نقترح الموافقه

على تنفيذ حكم الشعب بحق المذكوره تماشيا مع مبدأ* السن بالسن والعين بالمعين

والهادى اعظم واعلامنا مع التقدير ..

عميد الامن

مدير أمن محافظة اربيل

بسم الله الرحمن الرحيم

مديرية افاضيل

العدد ١٠٠٢

التاريخ ١/١٥/١٩٨٨

١- مستشفى السليمانية العسكري

٢- تنظيم في دافعاة

ترسل اليه الممرضين المدرسين اسماؤهم ادناه ولديت تم خدمهم
بناء على امر المراجع العليا لتطعيمهم في مركزا مذكوره امثيا
برضا تنظيم في دافعاة لهم واعلا صلوات مع التقدير

عقيد الان

مدير افاضيل

الاسماء

- ١- محمود احمد عزيز فقي محمد لوراني
- ٢- هادي طاهر صديق محمد لوراني
- ٣- عبد الله صالح رشيد عمر الكوراني
- ٤- جمال ابراهيم صبيح قادر الكوراني
- ٥- محمد نجيم عزيز محمد لوراني
- ٦- كاروان هادي محمد لوراني
- ٧- ابو بكر عثمان صديق الله لوراني
- ٨- محمد مبرع فتاح محمود السعداتي
- ٩- مصطفى هادي شريف جاسم الكوراني



التاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٨٧

السيد المدير

الموضوع / جهاز عوائل

اسم حمل الضبط على المجرمين الذين شاركوا في جلب الضباط في السجن

على المدرج امارات

ب. عائلة المجرم المسمى كورون احمد سجن رزكري قرب دار
الحفاظ - المار ملك العائلة

(١) كورون احمد ١٩٨١ (٢) نعيم عبد الله ١٩٨٥ (٣) رباب كورون ١٩٨١

ب. عائلة المجرم بطر الدين معروف مكي الدين سجن دارونج المار ملكهم

(١) معروف مكي الدين ١٩٠٩ (٢) علي حسن ١٩٤٢ (٣) عيسى معروف ١٩٦٨ عائلته
(٤) هادي معروف ١٩٨٢ (٥) سموا معروف ١٩٧٢ (٦) فوزي معروف ١٩٧٨
(٧) هادي معروف ١٩٧٠ (٨) عمت نكي صالح زوجه اخو معروف
لم نجد في اخو معروف جدي في سبي عاقدا (٩) عز الدين معروف مقاتل في ١٤

ج. عائلة المجرم جزا محمد صالح فرج سجن دور ملك المكار

(١) محمد صالح فرج ١٩٢٠ (٢) شمس محمد قادر ١٩٧١
(٣) ساركار محمد صالح ١٩٧١ (٤) توفيق محمد صالح ١٩٨٠

لم نجد عليا محمد صالح مقاتل فدو

د. عائلة المجرم اسويك محمود سجن ابراهيم باشا المار ملكهم

(١) بكر محمود ١٩٢٨ (٢) ميخايل الله ١٩٨٨ (٣) ارطون بكر ١٩٧٠
(٤) رستم بكر ١٩٧٦ (٥) اوسير بكر ١٩٧٤ (٦) آمان بكر ١٩٦٥
لم نجد (٧) ارام بكر مكان ماس السجانية (٨) اسديك منقوشه صدر في بغداد
(٩) الكويك مقاتل في ١٩

١٠٤
١٠٤
١٠٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الجمهورية العراقية



‘سید ہدیر

الموضوع /

21 من

امریکے الھواری*

(هـ) اعترف الجرم المذكور بأشراكه في تنفيذ
 عليه اغتيال الشهيد ملازم الأنت من عند عبد القادر
 وهج من أول الأنت فخرى هاتف وبعد ما هرب
 الجرمين والتفوا بدار الجرم أسو كرمحود وسلموا
 السلاح اليه وقام بدوره بتسليمه إلى المغرب جبار
 محمد قادر الذي شارك معهم في التنفيذ ...
 ٤- الجرم أسو كرمحود عمره ٢٦ سنة شغله فياط
 اهلي من اهلي السليمانية اعترف بأشراكه بتنفيذ
 العمل ...

٣- الجرم هو شيار كورونه أحمد شغله طالب في اعدادية
 صناعة السليمانية من اهلي السليمانية - محلة
 العقاري - اعترف بأشراكه في تنفيذ العمل ...
 وقد تم تصديقه اقوالهم قضائياً ولا زالت
 المديرة اعلاه بصدد متابعة بقية الجرمين الذين
 اشتركوا في العمل وتلقوا من العرب خارج مركز
 الحافض الكجانب الجرمين ...

ولأفك ربح اغتاله هؤلاء الجرمين واسيا رهم
 نقترح ان ينفذ حكم الشعب بحق الجرمين اخوة النكور
 اسماهم اعلاه في نفس المكان الذي نفذوا فيه عملهم
 الجبانة ...
 راجين التفضل بالاطلاع والتسليم مع التقدير
 سيدتي

عبد الأنت
 ٢٠٣ ع المنطقة الحكم الذاتي

وافق
 بنذ العلية
 من قبل
 و ترك الجرمين
 في التنفيذ ...
 دورهم
 وقادرا موال

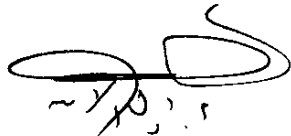
ذوهم من الدرم الاول عهم
 ويخزون ... ويتم تصفيتهم تباعا وبارك الله جرحهم
 ٢٦

مديرية ان للبلدية

١٩٩٠/٢١/٢١

ورقة نقدية اسلام

انني الموصىة اذناه شاعه عبد الله تمار زويش
المعزم تماره ابراهيم محمد السيد استاذ
الرشاة التي تعود للذكور والرمية ٢٨٦٢٨٦٢
والصادرة في ١٩٩١/١٠/١٢ والعمدة بعد امانة
الناية وخلاف ذلك اكون مسؤولا
اما ان تماره، فليد رقت



مديرية ان للبلدية
٢١٢١



تأجيله عبد الله تمار
١٩٩٠/٢١/٢١



سربراہ شخص

رئاستہٴ الحکومت

الٹکرنبر

مڈیریتہ الامن القاتلہ

مڈیریتہ امن اربیل

العدد / ۱۸

التاریخ ۱۹۸۸/۸/۸

الی ۱۔ مکتبہ تنفیذ احوال - الٹکرنبر

۲۔ تنفیذ حکم اربع

برقیتم سربراہ و مڈیریتہ ۲۰۵۷ فی ۱۹۸۸/۸/۱۶

تم احوال اربعہ جہا - بات ہندہ کہریہ الفت

القبضہ علی الجرمہ عائشہ قادر یونس الملقبہ عائشہ

شکل والدہ ایوبی محمد جلال الدین طان قد خدیف

ابنتہ طالبہ آیات و مکتبہ لیلہ ۴ والدہ الجرمہ

اعلہ . و عرضنا علیہ برفع الاشتراک فی التنفیذ

(تنفیذ حکم اربع) وقد اعلی استعداده للمضو-

ای مان لتنفیذ وبالنظر للظروف الامنیہ الخاصہ لہ

كانت سائده قبل تاریخ ۱۹۸۸/۸/۸ و تحسباً من قیام

السیوسیت و باقی زمر التزیب للتشفیت المضاد واعتبار

المدام المذكورہ مادہ دسمہ للتشفیت و علی ہذا الاساس

تم تنفیذ حکم اربع بحسب ابعادہ لانتظار للتفیل بالاولی

مع التقیر

محمد حسن
مدیر امن اربیل

افادة السخريه طاهره عبد الرحمن الساكنه ليلانيه
كاريزه دسك فريده آشي

١- بيت فلانيه دسك فريده كاني يرديه المحبط بالمعسر

٢- دقلني القريه لفرض جني الشين والفواكه وهذه لاول مره
رسم اعرف يا الله المنطقه محتويه الدسك فيها

٣- الله علم على علم بان المنطقه محدوده امين ملاذا دقلتم لي

لم اعرف بان المنطقه محتويه الدسك ميار هذه لاول

رسم يبلغ منه من المختار ايه جيل اقرت به من فقره من المنطقه

٤- هو اني حبه فريده كاني يرديه سايه

كنت اسكن قريه ضاران القريه من قريه كاني يرديه

٥- ~~هو اني حبه فريده كاني يرديه~~ دسك فريده كاني يرديه

كلا هذه انا دسك فريده كاني يرديه



المعروف
هو طاهره عبد الرحمن
الساكنه ليلانيه
دسك فريده كاني يرديه
١١/١٢/١٤٣٥

رقم الشهادة لاسمها ١٧٦٥٤
تاريخ تنظيمها ١٩٨٨/١/١٥

الديانة	العمر	الجنسية	ذكر	الجنس	اللقب	الاسم	الاسم
					طاهر بن عبد الله	اسم الاب	اسم الام
					راية قضاة		

١٧
الحج
الشيخ الطيابة السكوني
المؤسسة

اسم المنظمة: صحة عبد الوار
 اسم الدكتور: عيسى يوسف
 التوقيع: _____
 التاريخ: ١٩٨٨ / ١ / ١٥